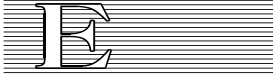




اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التقرير السنوي لعام



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/28/13

Date: 25 May 2009

Arabic

Original: English



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

القاهرة، مصر
5-2 حزيران/يونيه 2009

التقرير السنوي لعام 2009

للحصول على هذا المنشور وغيره من المنشورات، يرجى زيارة موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: **www.uneca.org**

أو الاتصال:

بقسم إدارة المنشورات والمؤتمرات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
Publications and Conference Management Section
Economic Commission for Africa
P.O.Box 3001
Addis Ababa
ETHIOPIA

الهاتف: 251115449900
الفاكس: 251115514416
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org

المحتويات

ب	مقدمة بقلم الأمين التنفيذي
1	الفصل الأول - أثر الأمة المالية على أفريقيا والاستجابات المقدمة لها
	الفصل الثاني- الإنجازات والنتائج الرئيسية التي تحققت خلال برنامج العمل العادي
5	للفترة 2009-2008
	الفصل الثالث- المسائل الناشئة عن اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون
30	الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
37	الفصل الرابع- إدارة الموارد

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي



عبد الله جاتني
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

التصحيحية المتخذة خلال السنة. ويتم التركيز في الفصل نفسه، على النتائج الفعلية والتقدم المحرز خلال العام الماضي في القطاعات والمجالات المتصلة اتصالاً مباشراً بالبرامج الفرعية الموضوعية العشرة للجنة، المصممة لمعالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للدول الأعضاء. ويتضمن الفصل أيضاً الانجازات الرئيسية التي حققتها المكاتب دون الإقليمية الخمسة في سياق تنفيذ البرامج المتعددة السنوات التي تم الاتفاق عليها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في مناطقها دون الإقليمية.

وبغية توجيه الانتباه إلى الصلة الوثيقة التي تربط بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في أفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، الدورة السادسة لمنتدى التنمية الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 تحت شعار "العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة". وحدد بيان توافق الآراء الصادر في نهاية المنتدى ثلاثة مجالات رئيسية للعمل العاجل على الصعيد القطري هي: إنهاء العنف ضد المرأة، وتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وجمع البيانات بشأن نوع الجنس والعنف ضد النساء والفتيات.

وشمة انجاز هام آخر تحقق خلال العام الماضي هو عقد الاجتماع السنوي التاسع لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، الذي تولت رئاسته نائبة الأمين العام. وركز الاجتماع على موضوعين هما: تغير المناخ وأزمة الغذاء. وقد تم الآن تعزيز الآلية بوصفها أداة للتنسيق الاستراتيجي وصنع القرار دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج "نيباد" التابع له. ويسرني أيضاً أن أشير إلى التقدم ملموس الذي حققته كل واحدة من المجموعات التسع التابعة للآلية خلال العام الماضي، ابتداء من تحديد مجالات الاهتمام المشترك في أعمالها إلى وضع خطط العمل وتعبئة الموارد ومواءمة المجموعات بصورة أفضل مع أولويات الاتحاد الأفريقي والتنفيذ الفعلي للمشاريع والأنشطة. وقد صار لأنشطة المجموعات تأثير ملموس على تنفيذ برامج التنمية الإقليمية الرئيسية وعلى المشهد المؤسسي دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له.

وواصلت اللجنة إحراز تقدم في أعمالها المتعلقة بتغير المناخ فأنشأت المركز الأفريقي للسياسات المناخية الذي يحظى بدعم تمويلي كبير من عدد من شركائنا الثنائيين. وسيتولى المركز مهمة وضع السياسات في إطار برامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في أفريقيا (Climate Development) المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما يقدم الدعم للدول الأعضاء لبناء قدراتها في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي الأسبوع الماضي تحديد، عقد الاجتماع الوزاري الأفريقي الثالث بشأن تمويل التنمية في كينغالي، رواندا. وقد جمع هذا الاجتماع، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وإدارة التنمية الدولية وجماعة شرق أفريقيا وحكومة رواندا، ووزراء المالية

يغطي هذا التقرير المقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الفترة من أيار/مايو 2008 إلى أيار/مايو 2009، ويسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها أمانة اللجنة في السنة الماضية. ويلقي التقرير نظرة عامة على الأنشطة والبرامج والفعاليات والتطورات الرئيسية في سياق ولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويبرز الإنجازات الرئيسية والتحديات التي واجهت تنفيذ برنامج العمل خلال السنة.

وقد كانت الفترة التي يشملها هذا التقرير من الفترات التي أحرزت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدماً في سعيها لتعزيز أنشطتها وإنجازاتها في سياق عملية تصحيح مسارها التي بدأت في عام 2006. وفي هذا الصدد، استمر تركيز عمل اللجنة على تحقيق النتائج فيما تضطلع به من عمل لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن التصدي للتحديات الأخرى الناشئة في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

وبالنسبة للقارة، تصادفت هذه الفترة مع أسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير. وقد جاءت هذه الأزمة في وقت هو الأسوأ بالنسبة لأفريقيا، فهي تقوض التقدم الملموس الذي أحرز في السنوات الأخيرة، وتفاقم أثر أزمة الغذاء والوقود التي عانت منها معظم البلدان الأفريقية في السنة الماضية. ومع ازدياد الأزمة عمقاً، يزداد تفاقم أثرها على البلدان الأفريقية ولا سيما من حيث ارتفاع نسبة البطالة وتوسع الفجوة المالية الخارجية.

وقد كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا رد فعل فوري إزاء التهديدات التي تطرحها الأزمة المالية العالمية بالنسبة لأفريقيا، إذ عمدت، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية، إلى تنظيم مؤتمر وزاري بشأن آثار الأزمة على أفريقيا والاستجابات السياسية اللازمة للتخفيف من هذه الآثار. وعلاوة على ذلك، تواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاضطلاع بدور رئيسي في توفير الدعم التحليلي والتقني لاجتماعات لجنة العشرة المؤلفة من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية، كما وفرت المدخلات التقنية للموقف الذي اتخذته أفريقيا في قمة مجموعة العشرين المعقودة في أبريل/نيسان في لندن. ويتضمن الفصل -1 من التقرير استعراضاً عاماً للتطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتعلق بالأزمة المالية، بما في ذلك أثرها على التنمية طويلة الأجل في أفريقيا.

ويستعرض هذا التقرير أيضاً أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال السنة الماضية في مجال دعم دولها الأعضاء في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وكما يتضح من التقرير، فقد حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازات هامة في أدائها البرنامجي خلال السنة الماضية. ويتضمن الفصل -2 من التقرير استعراضاً عاماً لأهم الإنجازات والتحديات، بما في ذلك الدروس المستفادة والإجراءات

وتواصلت الجهود في السنة الماضية لتعزيز العمليات التنظيمية والإدارية في إطار نظام الأمم المتحدة الإدارة والميزنة القائمتين على تحقيق النتائج، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير المتخذة لتعزيز تعبئة الموارد وإدارتها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى النهوض بإدارة الموارد البشرية من أجل تحسين الأداء التنظيمي الشامل والفعالية. ويلقي الفصل 4 الضوء على التقدم الرئيسي المحرز في هذه المجالات.

وشرعت اللجنة أيضاً في مبادرة رئيسية جديدة خلال العام، وذلك بإنشاء التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا في آذار/مارس 2009. والتحالف هو مبادرة مشتركة بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشئت لتعزيز تملك برنامج التنمية الأفريقي. وهو يمثل خلفاً لطاولة الكبار التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، ويهدف إلى توفير محفل مستقل للحوار بشأن التحديات الناشئة والملحة التي تواجه أفريقيا. ويقود أعمال الائتلاف مجلس استشاري مستقل رفيع المستوى يرأسه حالياً الرئيس السابق لبوتسوانا السيد فستوس موغاي، ويضم في عضويته عدداً من الشخصيات الأفريقية البارزة والمرموقة. ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مصرف التنمية الأفريقي هم أعضاء في الائتلاف بحكم مناصبهم.

وبالطبع لا يمكن تغطية كل شيء أنجز خلال السنة في تقرير واحد. ولا يتجاوز ما يفعله هذا التقرير تسليط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت خلال السنة. واستكمالاً لهذا التقرير، يمكن الحصول على وصف أكثر تفصيلاً للأنشطة المضطلع بها والنتائج ذات الصلة من موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الانترنت على العنوان التالي: <http://www.uneca.org>.

وإنني أمل أن يكون هذا التقرير السنوي مفيداً للدول الأعضاء في تقييم فعالية وأثر العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي تبيان قيمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنسبة للدول الأعضاء.

Abdoulé J. J.

عبد الله جانيه

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

والبيئة الأفريقيين، من أجل معالجة أثر تغير المناخ على النمو والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتحديد حجم الاستثمار الإضافي المطلوب والتدفقات المالية اللازمة للتصدي للتحديات المرتبطة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها في أفريقيا. وحسب تقديرات المؤتمر ستكون هناك حاجة إلى حوالي 1,2 بليون دولار من أجل التصدي للتحديات الحالية، وأكثر من 10 بليون بحلول عام 2030. وسوف تشكل نتائج المؤتمر الموقف المشترك لأفريقيا في المفاوضات المتعلقة بالنظام الجديد لتغير المناخ التي ستجرى في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر 2009.

ويتضمن التقرير أيضاً النقاط البارزة لبعض المنشورات الرئيسية الهامة للجنة التي تم إعدادها أو إصدارها في السنة الماضية. وتشمل هذه المنشورات: "التقرير الاقتصادي لأفريقيا"، و"تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا"، و"الحولية الإحصائية الأفريقية"، و"التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية" (وهي منشورات تشترك في إعدادها كلها مفوضية الاتحاد الأفريقي)، ووثيقة التوقعات الاقتصادية الأفريقية التي تنشر بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي.

وقد ظلت الشركات تمثل موضوعاً ثابتاً في أعمال اللجنة منذ بداية عملية تصحيح المسار في عام 2006. ولقيت روح التعاون والشراكة التي تستند إليها جهودنا في مجال تصحيح المسار مزيداً من التعزيز في السنة الماضية، حيث واصلت اللجنة تكثيف جهودها من أجل الاشتراك في الاضطلاع بالأنشطة مع المنظمات الأخرى وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وطائفة كبيرة من الشركاء الإنمائيين. ويزخر التقرير بالكثير من الأمثلة لهذه الشراكات.

ويتضمن الفصل 3 من التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية منذ آخر دورة للجنة عقدت في نيسان/أبريل 2008. ويسلط هذا الفصل أيضاً الضوء على أهم ما أصدرته هذه الهيئات من مقررات وتوصيات ينبغي للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا العناية بها أو البت فيها.

الفصل الأول

أثر الأزمة المالية على أفريقيا والاستجابات المقدمة لها

ألف - مقدمة

4- وهناك قلق متزايد من أن الضغوط لإعادة رسملة القطاع المصرفي وتقديم الدعم للصناعات المتعسرة قد تجبر البلدان المتقدمة النمو على خفض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا. ونظراً لأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل الهياكل الأساسية الاجتماعية، فإن ذلك سيمثل انتكاسة كبيرة للمنطقة الإقليمية. كما انخفضت المصادر الأخرى لتمويل التنمية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة وتحويلات العمال والصادرات منذ بداية الأزمة. وسوف يهدد نضوب هذه الموارد التمويلية قدرة البلدان الأفريقية على تعزيز النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الأزمة ستخفض النمو في أفريقيا في عام 2009 بنسبة تتراوح بين 2 و 4 نقاط مئوية بحسب الافتراضات الموضوعة لتدفقات الموارد إلى أفريقيا ومدى فعالية استجابات السياسات العامة في البلدان المتقدمة النمو لمواجهة هذه الأزمة.

جيم - الاستجابات على مستوى السياسات العامة

5- اتخذت البلدان الأفريقية عدة خطوات للتخفيف من أثر الأزمة المالية على اقتصاداتها. وتشمل تلك الخطوات تخفيض سعر الفائدة، وإعادة رسملة المؤسسات المالية، وتدابير لزيادة توفير السيولة لدى المصارف والشركات، وتقديم الحوافز المالية، وإجراء التغييرات على السياسات التجارية، والإصلاحات التنظيمية. وتختلف التدابير المتخذة من بلد إلى آخر بحسب الحيز المالي المتاح وكذلك درجة الضعف إزاء الأزمة. فعلى سبيل المثال، تمتلك البلدان المصدرة للنفط في المنطقة الإقليمية مزيداً من الحيز المالي لتنفيذ سياسات مواجهة للتقلبات الدورية لأنها قد تراكمت لديها احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية خلال ارتفاع أسعار النفط في الأونة الأخيرة. غير أنه في حالة الاقتصادات غير النفطية، فإن القدرة على اعتماد مثل تلك السياسات محدودة جداً وبالتالي فإن أسلوب تدابير الحوافز المالية لا ينتشر استخدامه بكثرة في تلك الاقتصادات. وبالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، شكل بعض البلدان فرق عمل أو لجان لرصد الأزمة المالية وتقديم المشورة للحكومة بشأن كيفية الاستجابة. ومن البلدان التي اعتمدت هذا النهج جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا ونيجيريا.

6- كما اتخذت بعض الإجراءات على الصعيد الإقليمي من أجل تمكين البلدان الأفريقية من مواجهة الأزمة المالية. فعلى سبيل المثال، أنشأ مصرف التنمية الأفريقي، مرفق للسيولة في حالات الطوارئ بمبلغ 1.5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة البلدان الأفريقية على تحمل التباطؤ العالمي. كما أنشأ المصرف أيضاً مرفقاً لتمويل التجارة بمبلغ 1 بليون دولار لدعم التجارة والاستثمار في أفريقيا. واتخذت المنظمات الإقليمية أيضاً خطوات لتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية مواجهة الأزمة. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

1- يواجه الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير. وغيرت الأزمة البيئة الاقتصادية الدولية التي تقرر فيها البلدان الأفريقية السياسات وتنفيذها. وتحدثت الأزمة في وقت أخذت فيه البلدان الأفريقية تتعافى ببطء من آثار أزمة المواد الغذائية والطاقة، حيث تهدد بفقدان المكاسب التي حققتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. واتخذت البلدان الأفريقية بعض التدابير لتخفيف آثار الأزمة على اقتصاداتها. ومع ذلك، فهي تعاني من نقص الحيز المالي وتحتاج إلى مساعدة دولية لكفالة ألا تتحول الأزمة المالية إلى أزمة إنسانية إقليمية.

باء- أثر الأزمة على أفريقيا

2- في بداية الأزمة، كان الرأي السائد على نطاق واسع هو أن أثر الأزمة على أفريقيا سيكون محدوداً بسبب انخفاض درجة اندماج المنطقة الإقليمية في الأسواق المالية العالمية. وأثبتت الأحداث التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الماضية أن ذلك التقييم الأولي كان مفرطاً في التفاؤل. واقتصرت الآثار المباشرة للأزمة على الاقتصادات الأفريقية على إضعاف العملات وتراجع أسواق الأسهم، خاصة بالنسبة لبعض أهم أسواق الأوراق المالية في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، انهارت مؤشرات أسواق الأسهم في كل من مصر ونيجيريا بأكثر من 60 في المائة في الفترة بين آذار/مارس 2008 وأذار/مارس 2009. كما سجلت خسائر كبيرة في جنوب أفريقيا وكينيا.

3- وكان هناك تضيق على الائتمان في الأسواق المالية المحلية وزيادة في أقساط التأمين على المخاطر عانت منهما البلدان الأفريقية في أسواق رأس المال العالمية. وهناك أدلة على أن عدة بلدان في المنطقة الإقليمية تواجه صعوبات في الحصول على الأموال من أسواق رأس المال الدولية. فعلى سبيل المثال، ألغت أوغندا وتنزانيا وكينيا ونيجيريا خططاً للحصول على أموال من هذه الأسواق. ويمثل نضوب هذا المصدر من مصادر التمويل الخارجي انتكاسة خطيرة للتنمية في المنطقة الإقليمية لأن الأموال كانت ستستخدم لتمويل تطوير الهياكل الأساسية وتعزيز النمو لو تم الحصول عليها. كما تؤثر الأزمة على الاقتصادات الأفريقية بطريقة غير مباشرة من خلال انخفاض النمو الاقتصادي العالمي. وتعتمد معظم بلدان المنطقة الإقليمية على الاقتصادات المتقدمة للتجارة والاستثمار، وكان لانخفاض النمو في تلك الاقتصادات تأثير سلبي على المصادر التقليدية لتمويل التنمية بالنسبة لأفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعرضت أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها العديد من البلدان الأفريقية في الحصول على النقد الأجنبي لهزات كبيرة. فانخفض سعر النفط الخام بأكثر من 50 في المائة بين شباط/فبراير 2008 وشباط/فبراير 2009. وانخفضت أسعار النحاس والبن والقطن والسكر بأكثر من 20 في المائة خلال الفترة نفسها.

10- إصلاح الهيكل المالي الدولي : يحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير استباقية لضمان تمثيل البلدان الأفريقية تمثيلاً كافياً في المنظمات الدولية التي تتخذ فيها القرارات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي.

11- إطار القدرة على تحمل الديون: ينتاب البلدان الأفريقية القلق إزاء الاستخدام المتزايد لهذا الإطار في تقديم المعونة بالنظر إلى ما يتسم به من قيود منهجية وأحكام ذاتية متعلقة بما يشكل السياسات والمؤسسات الجيدة. وهناك حاجة إلى إعادة تصميم الإطار لمعالجة أوجه القصور ويتخلل عن عنصر الأحكام الذاتية.

12- ومنذ بداية الأزمة المالية، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة خطوات لمساعدة البلدان الأفريقية على فهم آثار الأزمة على اقتصاداتها وكذلك تحديد التدابير التي يتعين اتخاذها للتخفيف من تلك الآثار. وتشمل الخطوات تنظيم مؤتمر وزاري بشأن الأزمة المالية بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتقديم عروض خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛ وتقديم الدعم إلى لجنة الـ 10 المكونة من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية؛ وتقديم عروض في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الأخرى.

13- بالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاث وثائق معلومات أساسية للمؤتمر الوزاري. كما اضطلعت بدور رئيسي في صياغة البيان الذي اعتمدته الوزراء ومحافظو المصارف المركزية الأفريقيون في نهاية المؤتمر. ويفصل البيان الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الدول الأفريقية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للأزمة على الاقتصادات الأفريقية.

14- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم في مجال البحوث للجنة الـ 10، وساهمت في اجتماعي اللجنة المعقودين في كيب تاون ودار السلام.

15- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان الأفريقية من بناء القدرات اللازمة لتصميم السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تعميق الإصلاحات الاقتصادية. كما ستقوم اللجنة بمساعدة البلدان الأفريقية على الحد من ضعفها إزاء الصدمات الخارجية عن طريق تقديم الدعم في مجال تطوير القدرات الإنتاجية. وهذا ما سيمكن تلك البلدان من تنويع صادراتها وإنتاجها.

قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بتنظيم منتدى رفيع المستوى بشأن الأزمة المالية لوزراء المالية والتخطيط ومحافظي المصارف المركزية في تونس العاصمة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. ودعا الوزراء الأفريقيون، في البيان الصادر في نهاية الاجتماع، إلى إنشاء لجنة من 10 من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لتقديم المشورة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتخفيف من أثر الأزمة على الاقتصادات الأفريقية. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في كيب تاون، جنوب أفريقيا في 16 كانون الثاني/يناير 2009. ثم عقدت اجتماعها الثاني في دار السلام، بننزايا في 11 آذار/مارس 2009.

دال - الطريق قدماً

7- تبذل البلدان الأفريقية جهوداً جادة للتخفيف من أثر الأزمة على اقتصاداتها ولكنها تعاني من عدم كفاية التمويل. ولذلك، هناك حاجة لأن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة المنطقة الإقليمية على مواجهة التباطؤ العالمي. ومن المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى العمل الدولي ما يلي :

8- الحاجة إلى الموارد : يتعين على الدول الغنية الوفاء بالتزاماتها القائمة تجاه أفريقيا ويتعين عليها خصوصاً تقديم دفعات من التمويل في المرحلة الأولى بموجب تلك الالتزامات وذلك لتمكين البلدان الأفريقية من الاستجابة بفعالية للتباطؤ العالمي. وهناك حاجة إلى موارد إضافية من المصادر التالية : بيع جزء من احتياطات صندوق النقد الدولي من الذهب؛ وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة؛ وإنشاء صندوق لمواجهة أوجه الضعف تموله الدول الغنية بتقديم نسبة 0.7 في المائة من إجراءات الحفز المالي المحلية.

9- زيادة حيز السياسات : تشكل الحاجة إلى أن تتخلى المؤسسات المالية الدولية عن سياسة فرض الشروط نحو الاعتماد أكثر على التدابير القائمة على النتائج في تقديم المعونة شرطاً مهماً في البيئة السائدة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وكذلك السرعة في دفع الأموال. وتمثل عملية التقييم القطرية للسياسات والمؤسسات التي ينتهجها البنك الدولي مثالا على آليات تخصيص المساعدات التي تحد من قدرة البلدان الأفريقية على اعتماد سياسات ولهج إنمائية تراها مناسبة على ضوء أولوياتها الوطنية.

الفصل الثاني الإنجازات والنتائج الرئيسية التي تحققت خلال برنامج العمل العادي للفترة 2009-2008

ألف- الإنجازات البرنامجية الرئيسية للفترة 2009-2008

المضافة والأسواق المتكاملة إقليمياً في سياق التنمية الاقتصادية الأوسع على أساس أن زيادة الاستثمارات في الزراعة والصناعات المتصلة بها توفر أفضل الفرص لأفريقيا للتجديد بالنمو الذي يستند إلى قاعدة عريضة للنمو واستدامة ذلك النمو من أجل الحد من الفقر. ويتمثل الغرض الرئيسي للتقرير في تقديم الدعم الملموس للالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية مؤخراً في مجالي الزراعة والتكامل الإقليمي في سياق برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، مع مراعاة الآثار المترتبة على الأزمة الغذائية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً.

21- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت اللجنة أيضاً في إعداد تقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية للفترة 2009/2008، من خلال تقديم مدخلات فنية لتحليلات التوقعات الاقتصادية على المديين القصير والمتوسط. وركز تقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2009 بصفة خاصة على الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من انخفاض معدلات انتشار التكنولوجيات الجديدة، فقد انتشرت التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مثل الأعمال المصرفية الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية، والزراعة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني. ويساعد كثير من هذه الأدوات الجديدة في تشكيل بيئة أفضل للأعمال التجارية عن طريق المساهمة في تنمية الأسواق، والتغلب على المشاكل القائمة تقليدياً في الهياكل الأساسية وخفض تكاليف الأعمال التجارية. وجرى إطلاق التقرير، الذي نشر بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خلال الاجتماعات السنوية للمصرف في داكار، بالسنغال، في أيار/ مايو 2009.

22- وفي مجال التجارة، قُدمت العديد من مدخلات السياسات إلى المبادرات الجارية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن أبرز هذه المدخلات تقرير مراجعة اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة مع الاتحاد الأوروبي، وتقديم مجموعة من مشاريع التوصيات المتعلقة بالسياسات بشأن طريق المضي قدماً في مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية الذي أعدته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقدمته إلى مؤتمر وزراء التجارة والمالية للاتحاد الأفريقي في نيسان/ أبريل 2008. وأدى ذلك إلى صوغ النموذج الأفريقي لمفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث أقره وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في آذار/ مارس 2009. وأوصى الوزراء بأن تستخدم الجماعات الاقتصادية الإقليمية النموذج كمبادئ توجيهية لمواءمة اتفاقات الشراكة الاقتصادية لديها.

23- وبغية تعزيز الوعي بالقضايا التجارية الناشئة ومساعدة البلدان الأفريقية على جني فوائد مبادرة المعونة مقابل التجارة، نفذت اللجنة عدداً من الأنشطة بشأن مواضيع ذات صلة خلال الفترة قيد الاستعراض. واستعرض مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين الذي عقد في

16- يسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرامج الفرعية العشرة التي نظم حولها عمل اللجنة، بما يشمل أهم التحديات والدروس المستفادة خلال السنة الماضية. كما يسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الرئيسية للبرامج الأخرى التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى وجه الخصوص، البرنامج العادي للتعاون التقني؛ وحساب الأمم المتحدة للتنمية؛ والتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا التابع له على الصعيد الإقليمي.

1 - التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية

17- يهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي أعلى ومستدام وذلك من خلال تعزيز القدرات على تحليل السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية والتجارة والتمويل الدوليين.

18- وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في إعداد طبعة عام 2009 للتقرير الاقتصادي عن أفريقيا ونشرها في الوقت المناسب، وتمثل هذه المطبوعة المنشور الرئيسي الأساسي للجنة. وسيجري إطلاق التقرير، الذي أعدته اللجنة بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المقرر عقدها في القاهرة، بمصر في حزيران/ يونيو 2009.

19- وعلى غرار التقارير السابقة، ينقسم التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2009 إلى جزأين رئيسيين. حيث يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي ويبحث في أداء النمو في الاقتصادات الأفريقية خلال عام 2008، فضلاً عن التوقعات بالنسبة لعام 2009، مع التركيز بصفة خاصة على أثر الأزمة المالية العالمية. ويحلل هذا الجزء اتجاهات التفاوت الإقليمي وأنماطه، ويناقش العوامل الكامنة وراء التفاوت الملحوظ في الأداء الاقتصادي بشكل عام وأداء النمو على وجه الخصوص. ويناقش هذا الجزء أيضاً التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال التنمية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة.

20- ويكمل الجزء الثاني من التقرير التحليل التقليدي للاتجاهات على نطاق المنطقة الإقليمية مع التركيز على موضوع التنمية الزراعية. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة قيام البلدان الأفريقية باستخدام سلاسل القيمة

أفريقيا في أبوجا ، بنيجيريا، في شباط/ فبراير 2009، لتعميق فهم العلاقة بين السياسة المالية وتعبئة الموارد المحلية لأغراض تمويل التنمية. وأتاح الاجتماع، على وجه الخصوص، فرصة سانحة للخبراء ومقرري السياسات الأفريقيين للدخول في حوار بشأن التحديات وكذلك المتطلبات الأساسية للنجاح في تعبئة الموارد المحلية، والدور الذي يمكن أن تضطلع به السياسات المالية في هذا المجال من أجل تمويل التنمية.

2 - الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

27- يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تراعي أوجه التآزر بين الزراعة والبيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا.

28- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدماً كبيراً في إعداد برامجها الخاصة بالمناخ والتنمية وتنفيذها، وقدمت للدول الأعضاء دعماً هاماً في مجال مساعدتها على الاستجابة بفعالية للتحديات الملحة التي يطرحها تغير المناخ. وقدم كذلك برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي أعدت بالتعاون مع أمانة النظام العالمي لمراقبة المناخ، ووافق عليه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثانية عشرة التي عقدت في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه 2008. ويسعى برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية إلى تيسير وضع السياسات والممارسات، والخدمات، وشبكات المراقبة، والاتصال مع الجهات المعنية لتمكينها من تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه على نحو فعال في أفريقيا. ويتكون التصميم التنفيذي للبرنامج من عنصرين أساسيين هما المركز الأفريقي للسياسات المناخية والصندوق الخاص لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية.

29- وإزاء هذه الخلفية، اضطلعت اللجنة بدور هام في تنظيم الاجتماع التحضيري بشأن تغير المناخ لنقاط الاتصال الوطنية الأفريقية والمفاوضين والمؤتمر الأفريقي للوزراء المسؤولين عن البيئة المخصص لتغير المناخ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في الجزائر العاصمة. وقبل اجتماع الجزائر العاصمة، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في المفاوضات بشأن تغير المناخ التي جرت في أكرا، بغانا، في الفترة من 21-27 آب/أغسطس 2008. وأحرز اجتماع أكرا تقدماً في العمل على تعزيز وتفعيل التوصل إلى صفقة دولية بشأن تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك العمل في مجال قواعد ووسائل خفض الانبعاثات بموجب بروتوكول كيوتو.

30- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مركز تنمية الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، المنتدى الأفريقي الثالث للتكيف مع الجفاف في أيلول/سبتمبر 2008. وضم المنتدى نحو 80 من مقرري السياسات، والمسؤولين الحكوميين، ووكالات الأمم المتحدة، والمانحين، والممارسين من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات المجتمعية، ووسائط الإعلام، والباحثين، من مختلف أنحاء أفريقيا والدول العربية لتبادل الخبرات العملية والنتائج والأفكار حول كيفية

أذار/ مارس 2009 التوصيات الصادرة عن دراسة رئيسية أجرتها اللجنة عن حالة تنفيذ المبادرة ووافق على تلك التوصيات. كما سنثري هذه التوصيات موقف أفريقيا خلال الاستعراض العالمي الثاني لمبادرة المعونة من أجل التجارة المقرر عقده في جنيف في تموز/ يولييه 2009.

24- وقام المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة، وهو مشروع ميداني تدعمه حكومة كندا، بتوسيع خدماته في مجال بناء القدرات المتصلة بالتجارة في عام 2008. واستفاد أكثر من 20 بلداً أفريقياً من الدورات التدريبية التي يجريها المركز خلال الفترة قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المركز مع GAINDE 2000 (نظام سغالي للجمارك باستخدام الحاسوب يقدم الحلول الآلية لكفاءة التجارة والنقل) في تنظيم مؤتمر عن مبادرة النافذة الواحدة الدولية في داكار، بالسنغال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. ومن النتائج الرئيسية للمؤتمر قرار إنشاء التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية. ويسعى التحالف، الذي أطلق بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/ مارس 2009، إلى تعزيز التعاون والبدء في تنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدان الأعضاء تطبيقاً لمبادرة النافذة الواحدة.

25- وتعززت أعمال اللجنة أكثر في المجال الرئيسي لتمويل التنمية خلال الفترة قيد الاستعراض من خلال القيام بعدد من الأنشطة. فقد ساعدت اللجنة في تنظيم المؤتمر الوزاري الأفريقي الثالث المعني بتمويل التنمية (كيغالي، رواندا، أيار/مايو 2009)، حيث ركز المؤتمر على موضوع "تغير المناخ، تحد إضافي في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا". وسعى المؤتمر إلى تعزيز صوت أفريقيا بخصوص قضايا تغير المناخ في المفاوضات الدولية المستقبلية ومناقشات مجموعة الثماني، وكذلك لتنبيه الحكومات الأفريقية لمخاطر تغير المناخ والحاجة الملحة لإدراج تدابير التكيف في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية.

26- ومن خلال دعم البحوث والدعوة، ساهمت اللجنة في المشاركة الفعالة والبناءة للبلدان الأفريقية في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، بقطر، في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008. وساهمت اللجنة أيضاً في استعراض التزامات البلدان الأفريقية وقدمت عدة عروض توضح وجهات نظر أفريقيا وشواغلها بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري. بالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة مع مصرف التنمية الأفريقي في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثالث في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، حيث جمع المؤتمر أكثر من 300 من خبراء الاقتصاد ومقرري السياسات لمناقشة القضايا ذات الصلة بموضوع المؤتمر: "العولمة، والمؤسسات والتنمية الاقتصادية في أفريقيا". وكانت الأزمة المالية الدولية الحالية أيضاً محط اهتمام رئيسي خلال المؤتمر، حيث عقدت جلسة خاصة لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية الأفريقيين في نفس المكان خلال اليوم الأول من المؤتمر لمناقشة استجابة أفريقيا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأعدت أمانة اللجنة عدداً من وثائق المعلومات الأساسية للمؤتمر، مع التركيز على المواضيع التالية: (أ) الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات الأفريقية واستجابات السياسات العامة؛ (ب) الأزمة المالية الحالية والهيكل المالي الدولي؛ (ج) مذكرة إعلامية بشأن الأزمة المالية الحالية وأثرها على الاقتصادات الأفريقية. علاوة على ذلك، عقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بتمويل التنمية والسياسة المالية في أفريقيا بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب

التكيف مع التهديد المتزايد للجفاف وتغير المناخ في الأراضي الجافة في أفريقيا.

35- وبعد نجاح التقييمات والمشاورات التشاركية دون الإقليمية بشأن الأرض التي كانت جزءاً من هذه المبادرة، جرت صياغة إطار ومبادئ توجيهية لسياسات الأرض على النطاق الأفريقي لدعم عنصر إدارة الأراضي والمياه في برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ونظر كل من اجتماع الخبراء الإقليمي والمؤتمر المشترك للوزراء الأفريقيين للزراعة والأراضي والثروة الحيوانية في نيسان/أبريل 2009 في الإطار والمبادئ التوجيهية واعتمدها ومن المقرر أن يقدم الإطار ليتم اعتماده خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه 2009.

3 - الحكم والإدارة العامة

36- يكمن هدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمن هذا البرنامج الفرعي في تعزيز ممارسات الحكم الرشيد لجميع قطاعات المجتمع، بما يشمل الخدمة المدنية والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ودعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

37- وخلال الفترة قيد الاستعراض، وسّعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مشروعها الخاص بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الحكم الرشيد في أفريقيا ورصده المصمم لإبلاغ مقرري السياسات بالمسائل ذات الصلة بالحكم في أفريقيا. وستنجز المشروع بنشر الطبعة الثانية من تقرير الحكم في أفريقيا الذي سيصدر في وقت لاحق من هذا العام. ويهدف التقرير إلى مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ قواعد الحكم الرشيد في المجالين العام والخاص واستدامتها واستيعابها، وتعزيز تحليل المعلومات وأفضل الممارسات ونشرها.

38- وللاستفادة من النجاح الذي حققته الطبعة الأولى للتقرير المنشورة في عام 2006، سوف تقدم الطبعة الثانية تحليلات بشأن حالة الحكم في 28 بلداً إضافياً، من البلدان التي خطت خطوات كبيرة على طريق بناء دول قادرة في القارة. ومن النتائج الهامة الأخرى للدراسة الموجز القطرية المستمدة من التقارير الوطنية عن الحكم. وكانت التقارير الوطنية قد مرت بعدة مراحل للمصادقة عليها: كحلقات العمل الوطنية لإطلاق التقارير، وحلقات العمل الوطنية الخاصة بأصحاب المصلحة، وحلقات العمل الإقليمية. ومن السمات الفريدة للتقارير الوطنية عن الحكم وتقرير الحكم في أفريقيا هي محاولتها المضنية لتحديد حالات العجز في القدرات المؤسسية على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، وتبيان الصلات بين التعزيز أو العجز في القدرات لكل بلد وبين الحكم الرشيد.

39- ونشر أيضاً في عام 2009 الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية خلال الفترة قيد الاستعراض. وأطلق التقرير، الذي أعد بالاشتراك بين اللجنة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استجابة لطلب رؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد، خلال الدورة العشرين للجنة تنفيذ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات النيباد في كانون الثاني/يناير 2009.

40- وتتمثل الأهداف الرئيسية للتقرير في قياس مدى تطبيق الالتزامات التي قطعتها أفريقيا وشركاؤها في التنمية على أنفسهم، وما إذا كانت تلك الالتزامات قد حققت النتائج المرجوة منها، وما هي الأولويات الرئيسية للسياسات في المستقبل. وتشكل العملية عموماً والتقرير الصادر عن الاستعراض على وجه الخصوص البيتين هامتين لتتبع المسألة المتبادلة بين البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية.

31- ومن أجل تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا، تقوم اللجنة بأنشطة لمتابعة أنشطة الدعوة الناجحة التي قامت بها لتنسيق برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي/النيباد وتعزيزه حول تطوير سلاسل القيمة المضافة للسلع الأساسية الغذائية الإستراتيجية ضمن إطار التكامل الإقليمي. وجرى التركيز بوجه خاص في هذا العمل على دعم تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، في إطار شراكة وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وتتعاون اللجنة مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال تشجيع تطوير سلاسل القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الرئيسية في شرق أفريقيا، ومع اليونيدو في مجال تعزيز تنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية. وتتعاون اللجنة أيضاً مع الاتحاد الأفريقي/النيباد ومصرف التنمية الأفريقي لإنشاء السوق الأفريقية المشتركة للمنتجات الزراعية. كما تعاونت اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في الأونة الأخيرة لتنظيم مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين في الفترة من 20 إلى 24 نيسان/أبريل 2009 في مقر الاتحاد الأفريقي باديس أبابا.

32- ومن أجل تعزيز قدرات البلدان الأفريقية الأعضاء في مجال صياغة وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات والسياسات للانتقال نحو التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي، أحرزت اللجنة تقدماً في تنفيذ مشروع حساب التنمية في هذا المجال، وجرى تقييم أفضل الممارسات لسلع أساسية إستراتيجية أفريقية مختارة في غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي. وأستخدم نهج سلسلة القيمة المضافة للتعرف على النجاح والعوامل المحددة له في كل مرحلة من مراحل هذه السلسلة، فضلاً عن التحديات والمعوقات. ومن السلع التي تحظى بتركيز التقييم الألبان في جنوب أفريقيا، والأرز والبطاطم في السنغال، وزيت النخيل وموز الجنة في الكاميرون، والذرة في ملاوي، والكسافا في نيجيريا.

33- وتقوم اللجنة بتعزيز استيعاب التكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا، ومساعدة المنطقة الإقليمية لتصبح شريكا عالمياً في مجال تطوير تلك التكنولوجيا ونقلها وتطبيقها. وأنشأت اللجنة موقع شبكة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا على الإنترنت، وشرعت في إعداد رسالة إخبارية تقدم الآن معلومات عن جميع المسائل المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية، وعن مساهمة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في استيعاب التكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا. ويرتبط الموقع بموقع شبكة الأمم المتحدة للتكنولوجيا الأحيائية، وهو المنتدى العالمي للتكنولوجيا الأحيائية من أجل التنمية في جميع القارات.

34- وفي إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، واصلت اللجنة الاضطلاع بدور هام في تنفيذ المبادرة المشتركة لسياسات الأرض في أفريقيا بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. وتهدف المبادرة إلى تسخير الموارد العالمية والإقليمية، وبناء شراكات فعالة وروابط تازر لدعم سعي أفريقيا لتحسين إدارة الأراضي وحكمها ومواردها. وزادت هذه المبادرة في إبراز قضايا الأرض الأفريقية على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. كما ساهمت بمدخلات للتأثير على صيغة مشروع قانون للأرض يجري النظر فيه في كينيا. وأدت المبادرة إلى إنشاء شراكات فعالة فيما بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات بشأن سياسات الأرض في أفريقيا.

كما أنهما يشكلان قاعدة قيمة للحوار بين أفريقيا ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين بشأن جدول أعمال التنمية في أفريقيا.

41- ومجال العمل الهام الآخر هو مكافحة الفساد، حيث تسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز اتباع نهج كلي، بما في ذلك إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين - السلطات القضائية، والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، والبرلمانات، والرابطة الأفريقية لمؤسسات مكافحة الفساد في أفريقيا. ولهذا الغرض، عُقد مؤتمر دولي بشأن المؤسسات، والثقافة والفساد في أفريقيا، بالاشتراك مع مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2008 في أديس أبابا. وقد ضم المؤتمر ما يزيد على 100 مشارك من الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية لبحث القضية من منظور أفريقي ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة المشكلة. كما عقد اجتماع لفريق الخبراء في شباط/فبراير 2009 لاستعراض الدراسة الأخيرة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن "تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد وأثرها في أفريقيا". وتعرض هذه الدراسة بحثاً تفصيلياً عن عمل المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد عبر القارة، وتناولها من حيث فعاليتها وتأثيرها، بما في ذلك استكشاف سبل تعزيز قدراتها. وأعقب ذلك إنشاء بوابة لتعزيز المعرفة وتقاسم المعلومات بشأن قضايا مكافحة الفساد في أفريقيا.

42- وواصلت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة الدول الأعضاء في جميع مراحل عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال تقديم المشورة لفريق الآلية وأمانتها بشأن تنفيذ عملياتها؛ ومساعدة الدول الأعضاء في بناء قاعدة بيانات للمعلومات وصيانتها، بما في ذلك توفير إمكانية الوصول إلى مصادر البيانات، وتقاسم المعلومات والخبرات؛ وتوفير الدعم للبلدان للتحضير للدخول في الآلية والمشاركة فيها.

4- تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

43- يهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمن هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قيام المجتمع الأفريقي للمعلومات وتوفير مقومات البقاء له، فضلاً عن تطوير القدرات في مجال وضع السياسات والبرامج المناسبة للعلم والتكنولوجيا وتكييف تلك السياسات والبرامج وتنفيذها.

44- وخلال الفترة قيد الاستعراض، حققت اللجنة هدفها المتمثل في تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتسخير المعلومات لأغراض التنمية وتنفيذ هذه السياسات وتنسيقها وتقييمها. ومع أن الهدف هو زيادة عدد البلدان التي وضعت سياسات وخططاً متعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية من 26 بلداً عام 2007 إلى 30 بلداً بحلول نهاية عام 2009، فإن ستة بلدان أفريقية إضافية قد شرعت أو أكملت عملية وضع السياسات المتعلقة بتلك الهياكل في أحد المجالين أو كليهما (سوازيلاند، وسيراليون، وغامبيا، وكوت ديفوار، والنيجر، ونيجيريا). ووضع بلدان آخران (بنن، ومالي) استراتيجيات قطاعية، وصاغت ثلاث جماعات اقتصادية إقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي،

والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) استراتيجيات وأطراً تنظيمية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض خلق بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة ومتوائمة معه. وعلاوة على ذلك، صُممت ثلاث مبادرات دون إقليمية لتحسين توافر المعلومات لأغراض التنمية واستخدامها، وبذلك يصل العدد الإجمالي للبرامج إلى 27 برنامجاً تجريبياً. وفي الوقت ذاته، نُفذت ثلاثة برامج إضافية لبناء القدرات، ليرتفع عدد هذه البرامج إلى 27 برنامجاً أيضاً. وعموماً، فقد استفاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير 246 من أصحاب المصلحة من أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشكلت النساء ما يعادل 20 في المائة منهم.

45- وبسبب القلق المتزايد من احتمال تضرر المجتمعات المستخدمة للانترنت للخطر، طلبت البلدان الأفريقية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استحداث برنامج للأمن الحاسوبي. واستجابة لهذه الطلبات وللوصيات الصادرة عن مبادرة التجارة الإلكترونية المعدة في فترة السنتين السابقة، أطلقت اللجنة البرنامج الأفريقي لاستراتيجية الأمن الحاسوبي في كل من بوركينا فاسو، وغانا، وكينيا، وموزامبيق بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تلبية متطلبات السياسة العامة والمتطلبات التشريعية والتنظيمية والمتعلقة بالهياكل الأساسية في إطار الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية. ومن المبادرات الرائدة الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة دراسة إمكانية تطوير الأعمال المصرفية والمعاملات عن طريق الهاتف النقال (الخدمات المصرفية بالهاتف النقال) في ثلاثة بلدان (جنوب أفريقيا، والسنغال، وكينيا). وينظر إلى الخدمات المصرفية بالهاتف النقال باعتبارها وسيلة فعالة جداً لتمكين الفقراء من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى ما يقومون به من أنشطة اقتصادية.

46- وكجزء من عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي بدأ تنفيذها في الآونة الأخيرة، يجري التركيز أكثر على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في تسخير الإمكانيات التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بصفة أساسية من خلال ثمان برامج تتصل بالعلم والتكنولوجيا نُفذت في عام 2008. وأتاح مؤتمر العلم وأفريقيا الفرصة لأكثر من 800 مشارك يمثلون الحكومات الأفريقية، والأوساط الأكاديمية، ومجتمع الأعمال، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الطلابية، ومجتمع الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والشركات التجارية العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا، لاستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في التعجيل بتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا (www.uneca.org/sciencewithafrica). واستفادت

موزامبيق من المساعدة المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتفعيل إستراتيجيتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما شرعت اللجنة في وضع إطار أفريقي للابتكار، سيشكل محور عمل البرنامج الفرعي، وبالتالي سيساعد الدول الأعضاء على خلق بيئة مواتية لازدهار الابتكار. وسيصبح الإطار أداة مفيدة لصانعي السياسات، وسيضع بين أيديهم جميع العناصر التي تتألف منها الممارسة الجيدة المطلوبة لتشجيع الابتكار، وسيوفر أداة تحليلية متماسكة للتعامل مع العمليات المتباينة المتصلة بخلق المعرفة وتوزيعها واستخدامها، فضلاً عن الوسائل التي تؤثر من خلالها هذه العمليات على الإنتاجية والقدرة التنافسية، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

47- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، في الفترة من 28 نيسان/ أبريل إلى 1 أيار/ مايو 2009، الدورة الأولى للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا التي كان موضوعها "التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة". وحضر الاجتماع أكثر من 600 مشارك من صانعي السياسات وصناع القرار والعلماء والمحامين والصحفيين. وأصدرت اللجنة توصيات هامة موجهة للدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على حد سواء بشأن التنمية العلمية والابتكار واقتصاد المعرفة، والبيئة المواتية لنظم الابتكار، والابتكار والنمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، فاز 12 مشروعاً ابتكارياً من 10 بلدان أفريقية بجوائز عام 2009 المخصصة لاستخدام التكنولوجيا في الحكومة في أفريقيا تقديراً للإنجازات التي أدت إلى إحداث تغييرات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة. وكانت الجوائز قد صنفت في أربع فئات هي: تقديم الخدمات العامة للمواطنين أو للمجتمعات المحلية؛ وتحسين الخدمات الصحية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتحسين الخدمات التعليمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية الاقتصادية والمالية.

5 - التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

48- يكمن هدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمن هذا البرنامج الفرعي في تشجيع التعاون الاقتصادي الفعال فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال تعزيز التكامل التجاري والمادي فيما بين بلدان أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على تنمية الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية.

49- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز المعرفة والوعي لدى الدول الأعضاء في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من أجل التنمية والتكامل الإقليميين. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، صدق بلدان (بوروندي وتنزانيا) على بروتوكول لإنشاء ممر للتجارة داخل منطقة وسط أفريقيا. وساهم الدور التنسيقي الذي اضطلعت به اللجنة في التوصل إلى تفاهم لإنشاء منطقة للتجارة الحرة مشتركة بين ثلاث جماعات اقتصادية إقليمية، هي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، كوميسا (التي تضم 19 بلداً عضواً)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (التي تضم 14 بلداً عضواً)، وجماعة شرق أفريقيا (التي تضم 5 بلدان أعضاء).

50- وفي إطار برنامج متعدد السنوات يغطي الفترة 2008-2009، قدمت اللجنة الدعم التقني لدول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من أجل تنظيم اجتماعين لافرة العمل الوطنية بشأن سياسة التجارة الإقليمية والمنتجات الحساسة في نيسان/ أبريل 2009 في سوازيلاند. وبفضل هذين الاجتماعين التقنيين، توصلت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى توافق في الآراء بشأن اتباع سياسة متنسفة للتجارة الإقليمية وتحديد قوائم للمنتجات الحساسة من شأنه أن يمهّد الطريق للنجاح في إقامة الاتحاد الجمركي للجماعة.

51- وبغية معالجة المشاكل الرئيسية للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، عقدت اللجنة، بالتعاون مع مجموعة ممر خليج والفيس، حلقة عمل إقليمية وجولة دراسية تناولت تبسيط التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في المنطقتين دون الإقليميتين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في شباط/ فبراير 2009 في خليج والفيس، ناميبيا.

53- وفي قطاع الطاقة، نظمت اللجنة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، منتدى إقليمياً في أيلول/ سبتمبر 2008 بأديس أبابا بشأن "ترابط شبكات الطاقة والحصول على الكهرباء من أجل التنمية المستدامة" في إطار مشروع حساب التنمية بشأن "بناء القدرات في مجال الحصول على الكهرباء والتزود بها في أفريقيا فيما بين بلدان المنطقة الإقليمية". واعتمد المنتدى مجموعة من التوصيات بشأن كيفية توسيع خطوط نقل الكهرباء وخطوط أنابيب الغاز فيما بين البلدان الأفريقية. وحضر المنتدى نحو 30 من مقرري السياسات وخبراء الطاقة الذين يمثلون مرافق الطاقة الوطنية، ومجموعات الطاقة دون الإقليمية، ومنظمات أحواس الأنهار، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومجموعة الثماني للكهرباء (مجموعة تتألف من عشر شركات رائدة في مجال الكهرباء تتبع لبلدان مجموعة الثماني).

54- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت اللجنة البلدان الأفريقية، من خلال وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، على وضع "الرؤية الأفريقية للتعددين لعام 2050"، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/ فبراير 2009 خلال مؤتمر قمة أديس أبابا. وتوفر الرؤية إطاراً لتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد المعدنية بطريقة شفافة ومنصفة بغية دعم القاعدة العريضة للنمو المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

6 - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

55- يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإسهام في تحقيق النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء.

56- وعُقد منتدى التنمية الأفريقية السادس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحت شعار "العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا". وجمع المنتدى أكثر من 800 مشاركاً، وأتاح الفرصة للقارة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضدها؛ وتحديد التحديات التي تعيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات؛ وتوصيف الإجراءات المحددة التي من شأنها التعجيل بترجمة التزامات البلدان الأفريقية إلى واقع ملموس وأوصى الاجتماع بالعمل في ثلاث مجالات على وجه الأولوية، وهي تنظيم حملة على نطاق أفريقيا بأكملها

تصميم وتنفيذ البرامج التي تدعم أوليات واضعي السياسات في مجال السياسة الاقتصادية وتتصدر جهود بناء القدرات. ويتمحور برنامج المعهد للتدريب على المهارات التقنية والتحليلية حول ثلاثة عناصر رئيسية هي: برنامج لنيل شهادة ماجستير الآداب في السياسة الاقتصادية وإدارة الأعمال مدته 18 شهراً؛ ودورات قصيرة تتراوح مدتها بين أسبوع إلى ستة أسابيع؛ وبرنامج تدريبية مصممة حسب الطلب يجري وضعها وتنفيذها بناءً على رغبة الجهات الأفريقية المعنية بالمعهد، لاسيما الدول الأعضاء أو الوكالات والمؤسسات التابعة لها. وتخرج من برنامج الماجستير عشرة متدربين ينتمون إلى ثمان بلدان في نيسان/أبريل 2008، بينما تخرج في نيسان/أبريل من عام 2009 ثلاثة عشر طالباً من تسعة بلدان بدأوا البرنامج في عام 2007. وتتناول الدورة مواضيع تتراوح بين التقنيات الكمية المتقدمة للنظرية الاقتصادية إلى قضايا أفريقية محددة مثل التكامل الإقليمي، وإدارة الديون والقضايا المطروحة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ومما يبعث على التشجيع ملاحظة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في تلقي طلبات لالاتحاق ببرنامج الماجستير.

64- وفي عام 2008 تم بنجاح تقديم خمس دورات قصيرة الأجل تتراوح مدتها من ثلاثة إلى أربعة أسابيع، بالإضافة إلى دورة في كتابة التقارير الاقتصادية في مجالات السياسة الصناعية، والاقتصاد القياسي التطبيقي، وإدارة الديون، والتكامل الإقليمي، ورصد المشاريع وتقييمها. كما قدمت دورتان قصيرتان في مجالي السياسة الصناعية وتقييم المشاريع وإدارتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفرت هذه الدورات القصيرة أداة ملائمة لتعزيز مهارات تحليل السياسات للمسؤولين الأفريقيين في مجموعة واسعة من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للتحديات الإنمائية لبلدانهم أو للمنطقة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ساهمت دورة ثنائية اللغة نظمت في الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 16 أيار/مايو 2008 عن تحليل السياسات الصناعية في أفريقيا، لموظفي القطاع الخاص من المستوى المتوسط والعالي المسؤولين عن المسائل الصناعية في أفريقيا، في خلق كتلة حرجة من مقرري السياسات من المستوى المتوسط إلى المستوى العالي سيكونون أكثر تأهيلاً لتصميم وإدارة سياسات التنمية الصناعية في أفريقيا. وحضر الدورة 25 مشاركاً (14 من الناطقين بالفرنسية و11 من الناطقين بالإنكليزية) ينتمون إلى 25 بلداً، بما في ذلك 10 نساء. وكانت الدورة قد نظمت بالرعاية التامة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وبمساعدة تقنية من اليونيدو. وفي تموز/يوليه 2008، نظم المعهد أيضاً، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورة قصيرة في كتابة التقارير الاقتصادية لصالح لجان التنسيق الوطنية التي تعمل ضمن آلية المراقبة المتعددة الأطراف التابعة للجماعة. وجمعت الدورة، التي تهدف إلى تعزيز قدرات مسؤولي اللجنة على إعداد التقارير الاقتصادية الفصلية، 31 مشاركاً من 8 بلدان ناطقة بالفرنسية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة بما في ذلك مسؤولون من مفوضية الجماعة.

65- وإلى جانب المحاضرات العامة الخمس التي ألقاها خبراء مشهورون، فقد شارك المتدربون في حلقات دراسية في مختلف مجالات التنمية الأفريقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويواصل المعهد تشجيع مشاركة المرأة في جميع برامج التدريبية وأنشطته البحثية.

8 - الإحصاءات

للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات تتضمن حملة تستغرق ثلاث سنوات وتهدف إلى التصدي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء ضعف الفتيات والنساء، وتعزيز النظم القانونية وتوفير الخدمات الداعمة؛ ورفع مستوى الجهود الرامية إلى تحسين التمويل المقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز جمع البيانات الموثوقة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعن العنف ضد النساء والفتيات.

57- وفيما يخص برنامج المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، جرى التوقيع على اتفاقات مع حكومتى جيبوتي وغانا لإجراء دراسات لاستخدام الوقت من شأنها أن تولد بيانات تستخدم في صياغة البعد الجنساني والخاص بالاقتصاد الكلي الذي سيستخدم للتأثير على النماذج الاقتصادية التي تستخدمها البلدان حتى يتسنى لها أن تأخذ مؤشرات المساواة بين الجنسين في الاعتبار.

58- وشارك أكثر من 17 بلداً أفريقياً في الحوار الرفيع المستوى للسياسات لتقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، والتصدي للتحديات المقبلة. واتفقت على وضع خطط عمل من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار.

59- وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلال مؤتمر وزراء الشؤون الجنسانية والمرأة المعقود في آب/أغسطس 2008، المرصد الأفريقي لحقوق المرأة الذي سيمثل مصدراً شاملاً للبيانات الخاصة بنتائج البحوث ومواردها، وبالمؤسسات، والمستجدات والأحداث المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا. كما سيتابع المرصد التقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في مجال حقوق الإنسان للمرأة.

60- وضمن شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبرنامج الإقليمي لشؤون الجنسين في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرعت اللجنة في إجراء دراسة تهدف إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، مع مراعاة البعد الجنساني في كل مؤشرات هذه الأهداف. وتظهر النتائج الأولية للدراسة بالفعل أن مسألة المساواة بين الجنسين لا تقتصر على هدف واحد، ولكنها تنطبق على الأهداف جميعها.

61- ويشكل منهاج عمل بيجين أحد الأطر الرئيسية التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جهودها لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات والاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات الإقليمية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة ورصد تنفيذها. وتحضيراً لاستعراض منهاج عمل بيجين، أعدت اللجنة عملية تقييم بيجين وقدمتها إلى هيئتها الفرعية، وهي اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية في آب/أغسطس 2008. واعتمدت تلك اللجنة العملية المقترحة وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بضممان نجاح الاستعراض.

7 - التخطيط الإنمائي والإدارة الإنمائية

62- يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية واستراتيجيات الإدارة الاقتصادية.

63- وعلى الرغم من استمرار هشاشة الوضع المالي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، فقد واصل

66- يكمن هدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمن هذا البرنامج الفرعي في تحسين إنتاج ونشر استخدام الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات المتفق عليها دولياً، بغرض تعزيز تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا.

67- وواصلت اللجنة تنسيق عمل مجموعة الإحصاءات التابعة للفريق الأفريقي العامل في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت الإنجازات المحققة خلال الفترة قيد الاستعراض وضع خطة عمل للمجموعة، وتقديم توصيات إلى الفريق التوجيهي الأفريقي في مجال الأهداف الإنمائية للألفية الذي يترأسه الأمين العام للأمم المتحدة، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة في دراسة الاختلافات الموجودة بين البيانات الوطنية والدولية، التي أظهرتها عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وأعدت، بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، برنامج عمل مدته سنتين هدفه تعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال تقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية.

68- وفيما يخص إدارة المعرفة في مجال الإحصاءات، قامت اللجنة بإصدار الرسالة الإخبارية الإحصائية الأفريقية الربع سنوية، كوسيلة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات والتنمية الإحصائية. ويقوم بتحرير المقالات المنشورة في الرسالة خبراء ممارسون في الإحصاءات من مختلف البلدان والمنظمات في أفريقيا وخارجها. كما واصلت اللجنة العمل مع مصرف التنمية الأفريقي لنشر المجلة الإحصائية الأفريقية، وهي منير للأعمال التقنية وأعمال البحوث الإحصائية في أفريقيا.

69- واستغلت الدورة الرابعة للندوة الأفريقية لتنمية إحصائيات التي عقدت في لواندا، أنغولا في الفترة من 9 إلى 13 شباط/فبراير 2009، كمناسبة رئيسية لحشد الدعم للبلدان الأفريقية وتحضيرها للمشاركة الكاملة في جولة تعدادات السكان والمسكن لعام 2010. وشملت الأنشطة الأخرى إعداد الإضافة الأفريقية إلى المبادئ والتوصيات العالمية بشأن تعدادات السكان والمسكن؛ وإعداد دليل تخطيط وإدارة التعداد؛ وإعداد دليل تجهيز بيانات التعداد ونشرها؛ والمساعدة في أنشطة رسم خرائط التعداد في عدد من البلدان؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن التخطيط لتعداد السكان وتنفيذه، وتجهيز البيانات وتحليلها.

70- وتابعت اللجنة التقدم المحرز بالفعل من حيث خلق الوعي بين الإحصائيين بشأن قضايا الجنسين وضرورة إدماجها في صلب البرامج الإحصائية الوطنية. وفي هذا الصدد، عقد حوار رفيع المستوى بشأن الإحصاءات الجنسانية في كمبالا، أوغندا في حزيران/يونيه 2008، وعقدت أول حلقة عمل إقليمية عن الإحصاءات الجنسانية في أديس أبابا، إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر 2008، ومنتدى عالمي للإحصاءات الجنسانية، وأول اجتماع لمجموعة مدينة كمبالا بشأن الإحصاءات الجنسانية في أكرا، غانا في كانون الثاني/يناير 2009. وعلاوة على ذلك، شكلت شبكة الإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز تبادل المعلومات بين الجهات المعنية في مجال الإحصاءات الجنسانية.

71- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة سلسلة من حلقات العمل ركزت على التوصيات الدولية بشأن إحصاءات تجارة التوزيع، والتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، واستعراض تقرير التنمية البشرية

الأفريقي، وإحصاءات الجريمة. كما استخدمت هذه الحلقات كإطار لعرض ومناقشة التطورات الأخيرة في المنهجيات الإحصائية، ولاستعراض نوعية البيانات التي تقدمها البلدان الأفريقية، فضلاً عن المنهجيات التي تعتمدها وتستخدمها. وفي إطار دور اللجنة التنسيق، تم تقديم خدمات فنية مهمة لأول اجتماع للجنة الإحصائية الأفريقية، وللمنتدى الثالث للتنمية الإحصائية في أفريقيا، ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعين بشأن تصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وصياغتها، وروجت هذه الاجتماعات جميعها للإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا.

9 - التنمية الاجتماعية

72- يكمن هدف هذا البرنامج الفرعي في تقوية قدرة مؤسسات الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج للحد من الفقر ولإدخال خدمات اجتماعية منصفة وإدماج الأبعاد الاجتماعية في عملية التنمية، متشياً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

73- وشرعت اللجنة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في استعراض الخمسة عشر عاماً لتنفيذ إعلان دكا-نغور وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أفريقيا، وفي تقييم التقدم المحرز في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن الاستعراضين السابقين الذي أجريا عامي 1999 و 2004. وخلال السنة الماضية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والصندوق، الأدوات التقنية لتسهيل إجراء الاستعراض. وقدم اثنان وأربعون بلداً تقاريرها الوطنية المرحلية بشأن تنفيذ برنامج العمل، ويجري توحيد هذه التقارير لعرضها على وزراء التنمية الاجتماعية والسكان في اجتماعهم المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2009، للموافقة عليها وتقديم التوصيات بشأن طريق المضي قدماً للوفاء بالشروط المحددة في خطة عمل المؤتمر.

74- وفي أيار/مايو 2008، نظمت اللجنة مؤتمراً دولياً بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع مؤسسة ليونارد شيبشير الدولية. وضم المؤتمر نحو 500 مشارك من 58 بلداً، وحضره عدد كبير من ذوي الإعاقات من البلدان الأفريقية. وقد أسفر المؤتمر عن اعتماد نداء أديس أبابا من أجل العمل للمساعدة على تعزيز حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا وحمايتهم وضمان إدماج شواغلهم في صلب السياسات الإنمائية، كما أكد المشاركون في المؤتمر على الحاجة للدخول في شراكات جديدة بين الحكومة والمجتمع المدني وتعزيز الشراكات القائمة بينهما من أجل النجاح في تنفيذ الاتفاقية.

75- وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرين هامين في عام 2008، يهدفان إلى توفير المعلومات الأساسية للنقاش حول قضايا العمالة والشيخوخة وحفز هذا النقاش. ويركز التقرير الذي يحمل عنوان "فرص العمل للشباب" على تعزيز إيجاد العمالة اللائقة للشابات من خلال التدريب على إقامة المشاريع التجارية وتمويل المشاريع الصغيرة، من جملة إجراءات أخرى. ونوقشت النتائج الرئيسية للتقرير في اجتماع لفريق الخبراء عقد في كانون الأول/ديسمبر 2008. ومن التقارير البارزة الأخرى الصادرة في العام الماضي التقرير الذي تناول "حالة كبار السن في أفريقيا، 2007-2008: الاستعراض الإقليمي لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها"، وهو الاستعراض الذي لفت الانتباه إلى مسألة الشيخوخة بوصفها موضوعاً رئيسياً

التدابير المتخذة لتعزيز أداء البرنامج والفعالية التنظيمية العامة.

81- **تعزيز الشراكات مع المنظمات الأخرى:** بُذلت جهود كبيرة لتطوير الشراكات مع المنظمات الرئيسية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وقد تعلمت اللجنة الكثير من هذه النجاحات وانطلقت منها توسيع نطاق التعاون وتعزيز فعاليته من خلال الشراكات مع المنظمات الأخرى في تنفيذ أنشطة مختارة. وسيساهم هذا النهج في ضمان تناسق الجهود، وتقادي الأزدواجية وتحسين نوعية المخرجات. وهناك حاجة إلى تشجيع الجهود التي تهدف إلى تعزيز التنسيق المؤسسي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وتقوية الصلات بين آلية التشاور الإقليمي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفريق المديرين الإقليميين.

82- **قياس النتائج:** تشكل الصعوبة في قياس النتائج وتقييم الآثار في إطار الإدارة القائمة على النتائج أحد التحديات التي طرحت داخل اللجنة. فالاستخلاص الفعال للنتائج المستندة على الأدلة سيمكّن اللجنة من التمييز بشكل حقيقي بين النجاح والفشل، وتوثيق أفضل الممارسات، وبالتالي تحسين التخطيط واستراتيجيات التنفيذ. وعلاوة على ذلك، من شأن القيام بما سبق ذكره تحسين الكفاءة والفعالية، وتعزيز المساءلة وتركيز بعض البرامج الفرعية بصورة أكثر دقة لكي تتمكن من معالجة احتياجات وأولويات الدول الأعضاء على نحو أفضل. وتطبيق مبدأ النتائج القائمة على الأدلة بالنسبة للمشاريع الممولة من خارج الميزانية، على سبيل المثال، سوف يعزز المصداقية لدى الجهات المانحة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى الحصول على موارد إضافية. وفي هذا الصدد، تعهدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستكمال العمل في الإطار المرجعي المصمم للرصد والتقييم لدعم استراتيجيات اللجنة فيما يتصل بالإدارة القائمة على النتائج. وكجزء من الجهود المبذولة، جرت أيضاً صياغة المبادئ التوجيهية لضمان النوعية بهدف تحسين الجودة والاستدامة والكفاءة وفعالية التكلفة لعمليات اللجنة. وعلاوة على ذلك، جرت صياغة مذكرة سياسة الرصد والتقييم لتوجيه الإدارة في اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم تدخلات الرصد والتقييم لكافة تحقيق مزيد من الفعالية في تنفيذ البرامج والمشاريع.

83- **تحسين التعاون فيما بين الشعب داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:** يجري تعزيز التعاون والتآزر بين الشعب والمكاتب دون الإقليمية. وتظهر التجربة أن الهياكل التنفيذية التي تتسم بدرجة أكبر من التآزر وتبادل المعارف تعزز الاتساق والكفاءة والفعالية وتخلق في نهاية المطاف البيئة المواتية لتحقيق نتائج مستدامة. ويجري استكشاف عدد من التدابير لمعالجة القضايا ذات الصلة بالتآزر ولاسيما فيما يتصل بتنفيذ البرامج المتعددة السنوات وإصدار المنشورات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

84- **تعزيز العلاقات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء:** نظراً لأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تشكل أهم العملاء للجنة فلا مناص من إيلائها مكانة محورية فيما يتصل بعلاقات اللجنة الخارجية، لكي تتمكن من تقديم تقييمها بصورة بناءة وتيسر قياس الأثر وتساعد على صياغة برنامج عمل اللجنة. وتظهر التجربة الأهمية البالغة لتعزيز العلاقات القائمة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تنفيذ أنشطة اللجنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلب من المكاتب دون الإقليمية أن تتولى دوراً قيادياً في تعزيز الروابط القائمة بين

وتحدياً تعاني منه أفريقيا (يتوقع أن تشهد القارة أسرع معدل لشيخوخة السكان بالمقارنة مع جميع المناطق الإقليمية الأخرى خلال السنوات الأربعين المقبلة). وخلص التقرير إلى وجود ثغرات في الاستجابات الوطنية لمسألة الشيخوخة واقترح اتخاذ إجراءات محددة لتدخل الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

76- وثّجت جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالي الرصد والإبلاغ خلال السنة بإعداد تقرير تحت عنوان "وضع التكامل الاجتماعي في صميم خطة التنمية في أفريقيا". ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من الارتفاع النسبي للنمو الاقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، فإن الفقر المزمن لا يزال قائماً في العديد من البلدان، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن الكثير من الحكومات والشركاء في التنمية لا يولون الفئات المهمشة اجتماعياً العناية الكافية. ويخلص التقرير إلى أن قضايا التنمية الاجتماعية، وبخاصة التكامل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ينبغي أن تثبط مكانها في صدارة خطة التنمية في أفريقيا.

77- وكانت للخبرة التحليلية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً دور بالغ الأهمية في إعداد منشور آخر صدر في العام الماضي، هو "تقييم تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2008"، أعد بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وعُرض على اجتماع مجلسه التنفيذي خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في تموز/يوليه 2008 في شرم الشيخ، مصر. وسيبثري التحليل الوارد في التقرير أيضاً المناقشات التي ستدور في الاجتماعات السنوية لعام 2009 لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

78- ولدعم التدخلات الهادفة إلى رفع مستوى التقدم نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، أعدت اللجنة تقريراً تحليلياً رئيسياً تحت عنوان "تعميم العدالة الصحية في خطة التنمية للبلدان الأفريقية". ويحدد التقرير الأبعاد الهيكلية للفوارق القائمة في الحصول على الرعاية الصحية في أفريقيا، ويقترح تدابير لتعميم شواغل العدالة الصحية في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وأعدت اللجنة تقريرين آخرين هما خطط التأمين الصحي الوطنية، وأوجه الترابط بين النمو والفقر وعدم المساواة.

79- وتكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً على إعداد دراسة عن التخطيط القائم على الأهداف الإنمائية للألفية في 15 بلداً أفريقياً من أصل 40 اعتمدت استراتيجيات أو خطط إنمائية وطنية للحد من الفقر على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار المتابعة للقرار الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 واستعراض الخمسة أعوام للتقدم المحرز نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، شرعت اللجنة في إجراء دراسة عن 4 بلدان أفريقية لبحث مساهمة المستوى الحكومي دون الوطني في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الدراسات الجارية عن الحماية الاجتماعية والحد من الفقر في أفريقيا.

التحديات والدروس المستفادة من تنفيذ برنامج العمل

80- يسلط هذا الفصل الضوء على التحديات الرئيسية والدروس المستفادة من تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك

مختلف الجهات ذات الصلة على الصعيد دون الإقليمي وإقامة الشبكات ذات الفائدة العملية من خلال تنفيذ البرامج المتعددة السنوات في كل منطقة دون إقليمية.

85- تعزيز قيادة الدول الأعضاء في معالجة القضايا الإنمائية: تظهر التجربة أنه يجب أن هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي الذين ينبغي أن لا يكتفوا بالمساندة السلبية بل يجب أن يحظوا بمكان متقدم في قيادة الأنشطة الإنمائية إذا أردنا أن يكون لها تأثير دائم. ومن هذا المنطلق فإن إستراتيجية اللجنة ونهجها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة 2010-2011 تعطي الاعتبار الكافي للقيادات المحلية فيما يتصل بتحديد النتائج والآثار المتوقعة. وفصلاً عن ذلك، توصلت اللجنة من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها إلى استنتاج واضح مفاده أن التنفيذ الفعال للخطط الإنمائية يتطلب التعاون الفعال بين منظمات المجتمع المدني والحكومات. وبناء على ذلك، وكما نصت عليه الميزانية البرنامجية المقترحة، تنوي اللجنة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها.

86- بناء القدرات في مجال التجارة الدولية: بالنظر إلى النتائج التي خلصت إليها مراجعة الاتفاقات الثنائية الموقعة في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة، يتضح أن القدرات التفاوضية للبلدان الأفريقية بشأن منظمة التجارة العالمية والاتفاقات ذات الصلة لا تزال بحاجة إلى الكثير من الدعم. وبإمكان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نقل المعرفة والمهارات المطلوبة إلى الحكومات الأفريقية في مجال المفاوضات التجارية، والتسهيلات والتشريعات المتصلة بها.

87- بناء القدرات في مجال النظم الإحصائية: هناك حاجة إلى تنسيق وتعزيز نظم البيانات والمؤسسات القائمة دون اللجوء إلى إنشاء هياكل موازية للهياكل الموجودة على المستوى الإقليمي، من خلال خلق الروابط الأفقية بين مختلف شبكات المنتجين والمستخدمين للبيانات على جميع المستويات (دون الوطنية والوطنية وفوق الوطنية). وسوف تؤدي هذه الجهود كذلك إلى بيانات أكثر اتساقاً وفعالية وأفضل من حيث فعالية التكلفة والقدرة على تقديم المساعدة إلى البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وعلى توفير المؤشرات الكفيلة برصد التقدم المحرز في تحقيق التكامل الإقليمي.

88- بناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقوم اللجنة بمساعدة بلدان المنطقة في مجال تصميم وتنفيذ أطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى تغييرات على السياسات والنظم ذات الصلة لإيجاد البيئة المواتية وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على الاستجابة للتحديات العالمية الناشئة في اقتصاد المعرفة.

89- المسائل المالية والإدارية: أدى تنقل الموظفين المترافق مع ارتفاع معدلات الشواغر إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار بعض البرامج الفرعية. ومع ذلك، يجري تخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية. وفي سياق الإدارة المبنية على النتائج، تبذل جهود لضمان تلبية الاحتياجات من الموارد الرئيسية من خلال القيام بالترتيبات التنظيمية اللازمة وما يتصل بذلك من عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ.

90- الاتصالات والتوعية وإدارة المعرفة: في مجال التوعية، لوحظ أن وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية للجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لا تزال لا تعمل بشكل صحيح. وسيعتمد التقدم المحرز في هذا الصدد بشكل كبير على حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة (وخاصة حالة شبكات الاتصال فيها). وإقراراً بالميزة النسبية للجنة في إدارة المعرفة، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعلم عن طريق الأقران في مختلف مجالات عمل اللجنة من خلال تعزيز مبادرة إدارة المعرفة وإنشاء مجموعات الممارسة للتشجيع على تشاطر أفضل الممارسات في داخل اللجنة، وفيما بين العاملين في مجال التنمية، الأمر الذي يمثل أحد المجالات التي يتوقع أن تشهد تحقيق الكثير من التقدم.

91- البرامج المتعددة السنوات: البرامج المتعددة السنوات هي الأطر التي يتم من خلالها الاتفاق على التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مكاتبها دون الإقليمية، وعلى تنفيذ هذا التعاون. وعموماً، فإن القيود الرئيسية التي تواجه المكاتب دون الإقليمية في تنفيذ البرامج المتعددة السنوات تتمثل في الموارد، وخاصة من حيث مدى توفرها وتوقيتها والقدرة على التنبؤ بها (لأغراض التخطيط لأطر زمنية محددة لمختلف الأنشطة إلى ما بعد فترة السنتين).

92- وأظهرت التجربة أن تحقيق نتائج ونجاحات أفضل في تنفيذ البرامج المتعددة السنوات يتطلب التعبئة المشتركة للموارد وإسهام الشراكات الخارجية؛ وإدراج "العناصر العامة للبرامج المتعددة السنوات" في ميزانية فترة السنتين؛ ومن خلال الدعوة إلى إجراء مشاورات في الوقت المناسب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وإدراج البرامج المتعددة السنوات في خطة عمل اللجنة بما يكفل جمع ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وتعيين جهة تنسيق في كل جماعة اقتصادية إقليمية أو منظمة حكومية دولية للاتصال بشكل مباشر مع جهات التنسيق المناظرة لها في المكاتب دون الإقليمية.

باء - الأنشطة الرئيسية للتنمية على المستوى دون الإقليمي

93- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ أنشطتها على المستوى دون الإقليمي من خلال مكاتبها دون الإقليمية الخمسة الموجودة في الرباط (شمال أفريقيا)، ونيامي (غرب أفريقيا)، وياوندي (وسط أفريقيا)، وكينغالي (شرق أفريقيا)، ولوساكا (الجنوب الأفريقي). وكانت الأنشطة موجهة أساساً نحو تعزيز قدرات الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وذلك بالقيام بدور ريادي في تنفيذ الأنشطة التنفيذية للجنة، التي تهدف إلى تحقيق الأولويات المحددة لكل منطقة من المناطق الفرعية الخمس في حدود الإطار الشامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

94- وخلال الفترة قيد الاستعراض ظلت المكاتب دون الإقليمية تمثل حلقة بالغة الأهمية تربط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية. ولدعم نهج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعدد التخصصات لتعزيز التكامل الإقليمي والمساعدة في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والتحديات العالمية قدمت المكاتب دون الإقليمية التوجيه بالنسبة لتنفيذ البرنامج العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا ووجهت ما هو متوفر لديها من خبرات في مجال بناء القدرات وتوافق في الآراء لخدمة البرامج

الاجتماع فرصة للمشاركين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز دور المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في سياق تعزيز التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

98- ولدى السعي من أجل التوصل إلى طرائق ملائمة لحفز الطاقة الإنتاجية من خلال البحث والاستحداث في شمال أفريقيا نظم المكتب دون الإقليمي، بالتشارك مع أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيات اجتماعاً لفريق خبراء رفيع المستوى بشأن تشجيع البحث والاستحداث في شمال أفريقيا (الرباط، تموز/يوليه 2008). وأكد المشاركون في الاجتماع أهمية اتخاذ تدابير تحضيرية وتدابير مصاحبة لتشجيع البحث والاستحداث في مجالات مثل التمويل، وحقوق الملكية الفكرية، والابتكار، والتنمية التكنولوجية. وركزت دورات موازية على مجالات معينة مثل الزراعة والطاقة والتكنولوجيات الجديدة والمشاريع. والتقى الخبراء العلميون، وممثلو مؤسسات البحوث والجامعات، ومتخذي القرارات والشركاء الإنمائيون وممثلو القطاع الخاص، في اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة دور التعاون الإقليمي في تشجيع البحوث في شمال أفريقيا، وانفقوا على خطة عمل أولية بشأن تعزيز دور البحث والاستحداث في تعزيز التنافس الاقتصادي وخلق الوظائف وتحقيق التنمية الاقتصادية. وأتاحت هذه المناسبة أيضاً فرصة لإقامة شبكات علاقات وبناء الشراكات.

99- ونظم المكتب دون الإقليمي أيضاً في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر 2008 ندوة دولية بشأن " الانفتاح والظهور في منطقة البحر الأبيض المتوسط " في ظل فشل عملية برشلونة، والمصاعب التي صادفها برنامج الاتحاد الأوروبي المتعلق بالشراكة الأوروبية المتوسطية، وتنفيذ الاتحاد لمشاريع من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا الحدث الخاص الذي جرى تنظيمه بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والفريق المعني بالتحليلات والنظريات الاقتصادية جمع بين خبراء من 15 بلداً لاستعراض حوالي 60 ورقة عمل تتناول هذه المسألة. وقام عدد من المتحدثين البارزين بتقديم واختتام الوقائع التي استغرقت يومين. وإضافة إلى هذا فإن اجتماع مائدة مستديرة على المستوى السياسي جمع بين صانعي قرارات وخبراء من المنطقتين الفرعيتين لشرقي وجنوبي البحر الأبيض المتوسط من أجل تحليل الشروط المطلوبة لجعل المنطقة منطقة سلام ورخاء.

100- وكمتابعة لمؤتمر قمة أفريقيا - أمريكا اللاتينية الذي عُقد في أبوجا في عام 2006، استضافت حكومة مملكة المغرب في حزيران/يونيه 2008، مؤتمراً لوزراء تجارة بلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وطلب من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا المساعدة في وضع مفهوم لأداة دينامية لتبادل المعرفة تقدّم خلال المؤتمر. ومنذ ذلك الوقت قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بوضع " منهاج لإدارة المعرفة " وكما درب ستة من موظفي الخدمة المدنية من وزارة التجارة المغربية على استخدام هذا المنهاج. وإضافة إلى هذا فإن استخدام المنطقة الفرعية لشبكة إدارة المعرفة المتعلقة بالتجارة جعلها تقوم بدور فعال في إيجاد مجتمع الممارسة " وفي بدء مناقشة إلكترونية بشأن " دور النظام العالمي للأفضليات التجارية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ". وقد جرى خلال اجتماع القمة عرض " منهاج إدارة المعرفة " وتوصيات المناقشة الإلكترونية وذلك لتعزيز مداولاته.

101- ونتيجة لزيادة الأنشطة التنفيذية التي يقوم بها المكتب دون الإقليمي جرى إنشاء عدد من الشبكات والتوقيع على اتفاقات شراكات تتعلق بشبكة التجارة لشمال أفريقيا؛ وشبكة للبحث والاستحداث؛ وشبكة للمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم؛ وشبكة لمناهضة العنف ضد

الإنمائية الرئيسية على المستوى دون الإقليمي والمستوى الدولي. وفي هذا السياق قامت تلك المكاتب بدور رئيسي في تعزيز الشراكات على المستويين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم أنشطة الدعوة على صعيد السياسات وصنع السياسات وتنفيذ مبادرات وبرامج التكامل دون الإقليمي. وواصلت المكاتب أيضاً العمل كمراكز دون إقليمية لإدارة المعرفة وإقامة شبكات العلاقات من أجل توسيع نطاق عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفيما يتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري واصلت المكاتب دون الإقليمية تعاونها مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من خلال أطر مثل التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونهج " العمل بدأ واحدة ".

95- وفي عملية تنفيذ المكاتب دون الإقليمية لبرنامج عملها المعتمد، نظمت تلك المكاتب اجتماعات للجان خبراء حكومية دولية تشمل هيئات وضع السياسات التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، كما أنها عقدت اجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة وحلقات عمل وحلقات دراسية. ونشرت المكاتب دون الإقليمية أيضاً ورقات في مجال الدعوة وتقارير تقنية وقدمت خدمات استشارية، بناء على طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بشأن المسائل المؤسسية والقطاعية في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية.

96- وبالنظر إلى أن المكاتب الإقليمية الخمسة جميعها هي أول جهات تتصل بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية فإنها وضعت الآن برامج متعددة السنوات مفصلة وواسعة النطاق للدعم والتعاون مع تلك الجماعات في مناطقها دون الإقليمية. وحتى الآن وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برامج متعددة السنوات للدعم مع الجماعات الاقتصادية التالية : اتحاد المغرب العربي؛ والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وجماعة دول الساحل والصحراء؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي (كوميسا)؛ وفريق الاتصال الدولي للبيريا؛ ولجنة المحيط الهندي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). والفقرات التالية تبرز الإنجازات الرئيسية التي حققها كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض.

1 - المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

97- خلال الفترة قيد الاستعراض زاد المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أنشطته التشغيلية عن طريق تقديم خدمات المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء، كما أنه انتهى من وضع برنامج دعم شامل متعدد السنوات مع اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد اضطلع بخمس بعثات في سنة واحدة مقارنة بما مجموعه خمس بعثات خلال فترة السنتين 2006-2007. وجرى تنسيق هذه الخدمات الاستشارية والأنشطة الأخرى، مثل عقد الاجتماعات القطاعية وإصدار النشرات التقنية، بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج منسقة على صعيد الاقتصاد الكلي وصعيد القطاعات لمواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه المنطقة دون الإقليمي. وفي هذا الصدد، نظم المكتب دون الإقليمي اجتماعاً في الرباط في آذار/مارس 2008 لفريق خبراء مخصص بشأن " التحديات التي تواجه المؤسسات والصناعات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في شمال أفريقيا ". وأتاح هذا

يمكن للشركاء الرئيسيين في لجنة الخبراء الحكومية الدولية، ومنتدى المنظمات الحكومية الدولية، ورجال الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني، مناقشتها وتوسيع نطاقها للمساعدة في التعرف على فرص الاستثمار والمخاطر، وكذلك إدخال تحسينات على السياسات والبرامج الإنمائية على المستوى القطري والمستوى دون الإقليمي. وأعدّ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا أيضاً منشوراته التقنية الرئيسية بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى هذا فإنه كمقدمة لافتتاح منتدى رابطة مؤسسات التكامل في غرب أفريقيا، نظم المكتب دون الإقليمي في نيامي في حزيران/يونيه 2008 اجتماعاً تشاورياً لخبراء من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، بشأن تنفيذ برامج نبياد في المنطقة دون الإقليمية. وقد حدّد الاجتماع مجالات التعاون والمشاريع المشتركة بين المؤسسات الإقليمية، وأقر الحاجة الملحة لإتباع نهج منسقة لتمويل التكامل الإقليمي، ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم المساعدة لإجراء دراسة بشأن إنشاء آلية تمويل ذاتياً لتحقيق ذلك.

105- وقدم المكتب دون الإقليمي أيضاً مساعدة تقنية وخدمات مشورة إلى طائفة مختارة من الدول الأعضاء بناء على طلبها وإلى لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة لنبياد، ومحفل المنظمات الحكومية الدولية لغرب أفريقيا، بشأن مسائل السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي. وكانت لدور المكتب النشط في إعداد برنامج عمل للتكيف مع تغير المناخ في غرب أفريقيا أهمية خاصة. وعلاوة على هذا، نظم المكتب مناقشات بالوسائل الإلكترونية بشأن التحديات الإنمائية الناشئة التي تواجه غرب أفريقيا، وهو ما أدّى إلى إبراز وجود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز دور كمرکز دون إقليمي للمعرفة، وأصل المكتب دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وشبكات المنظمات غير الحكومية وخاصة في مجال تبادل المعرفة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات التكيف مع تغير المناخ. وقد لقي إنشاء هذه الشبكات ترحيباً من جانب الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخاصة ضمن إطار نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الذي تولى المكتب دون الإقليمي بموجبه زمام القيادة في أعمال فريق الأمم المتحدة القطري للنيجر ولسته بلدان أخرى في مجال الطاقة الإحيائية وتكوين الثروة.

106- وأدت مبادرة المكتب دون الإقليمي المتعلقة بأزمة الغذاء وتحويل الزراعة إلى بناء القدرات كي يكون هناك رد فعل منسق من جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في ميدان صياغة السياسات المتعلقة بهذا المجال. ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في المشروع الميداني بشأن "نظام الحوكمة واستراتيجية تكوين الثروة والمحافظة عليها"، الذي يهدف إلى تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي من خلال تحسين إقامة شبكات العلاقات فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة التي تشارك في البرنامج الإنمائي دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وسائر الكيانات دون الإقليمية والقطاع الخاص. والمبادرة الأولى التي أطلقت في إطار هذا المشروع أدت إلى وضع "الدليل التفصيلي لإنشاء مشاريع تعاونية للأرز" كاستراتيجية جماعية لغرب أفريقيا من أجل معالجة مسألة الأمن الغذائي والمحافظة على البيئة.

3 - المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

المرأة في شمال أفريقيا. وساعد نقل المكتب إلى الرباط مؤخراً في حفز الشراكات على المستويين دون الإقليمي والقطري. وهذا مكن المكتب دون الإقليمي من القيام بدور فعال في الأنشطة اليومية لفريق الأمم المتحدة القطري في المغرب وفي البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية.

2 - المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

102- وقع المكتب دون الإقليمي مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكرة تفاهم توفر إطاراً لبرنامج متعدد السنوات سيتم وضعه مع الجماعة. والأهداف العامة التي سيتضمنها البرنامج المتعدد السنوات تتمثل في دعم جهود بناء قدرات لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بما يتماشى مع رؤية اللجنة وخططها الاستراتيجية وتعزيز التعاون والأنشطة المشتركة بين المؤسسات من أجل دعم التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي في غرب أفريقيا.

103- وقام المكتب بموجب برنامج العمل الذي اعتمده بإعداد ونشر عدد من المنشورات التي تتضمن معلومات اقتصادية واجتماعية عن المنطقة دون الإقليمية. وشملت هذه المنشورات تقريراً مرحلياً عن تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية. وعلى المستوى الإقليمي، يشير التقرير إلى أن مسألة الكيفية التي يمكن بها استخدام إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لترجمة الأفكار إلى إجراءات فعالة ومحددة لا تزال موضعاً للاهتمام. وفيما يتعلق بالبرامج الدولية، خلص التقرير إلى أن منطقة غرب أفريقيا ليست في طريقها إلى تحقيق نسبة كبيرة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وإلى أن استكمال الأنشطة المطلوبة لعقد اتفاق شراكة اقتصادية مؤقت لن يكون له منحي إنمائي. ويعرض تقرير بشأن "تسخير البحث والاستحداث لدعم تحويل النظم الزراعية وتطوير الصناعات الزراعية في غرب أفريقيا" (تشرين الثاني/نوفمبر 2008) استجابة المكتب دون الإقليمي لأزمة الغذاء المستمرة في المنطقة دون الإقليمية مع التركيز على الأرز والإشارة بشكل خاص للتفاوتات بين الجنسين. وهناك تقرير آخر جرى توزيعه على نطاق واسع هو تقرير يتعلق بمسألة "حالة تنفيذ مقرر ياموسوكرو مع التأكيد بشكل خاص على أمن النقل الجوي في غرب أفريقيا" (كانون الأول/ديسمبر 2008)، ويقدم توصيات لتحسين السلامة والأمن الجويين في المنطقة دون الإقليمية وفقاً للمعايير والممارسات الموصى بإتباعها من قبل منظمة الطيران المدني الدولي. وبالإضافة إلى هذا، قام المكتب دون الإقليمي بنشر ما أصبح تقريراً مرجعياً بشأن "خيارات لإنشاء البنية التحتية لتمويل المستقل لمؤسسات التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا" (كانون الأول/ديسمبر 2008) ونشرة بشأن "التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا"، أعدت بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وقدمت هذه التقارير جميعها إلى اجتماعات فريق الخبراء المخصص للحصول على مشورة جماعية من أفرقة خبراء متخصصين في المسائل المشمولة.

104- وبموجب أحكام البرنامج الجاري المتعدد السنوات المشترك بين المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قام المكتب بدور نشط في عدد من الأعمال المشتركة، وخاصة في الأعمال التحضيرية وتقديم الخدمات للدورة الثانية لمنتدى الأعمال التجارية في غرب أفريقيا، وإعداد تقرير مشترك عن "الحالة الاقتصادية والاجتماعية: متابعة التقدم المحرز في غرب أفريقيا". وهذا التقرير يبرز التناقض بين النتائج الاقتصادية التي تحققت في المنطقة الفرعية وضخامة مواردها الطبيعية والبشرية ويؤكد أن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية قادرة على تلبية احتياجاتها بشكل أفضل إذا ما استغلت إمكاناتها الهائلة بحكمة. ويقدم التقرير توصيات

بدعم مالي من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبناءً على طلب من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أعد المكتب أيضاً نموذجاً للتنبؤ بالنسبة للاقتصاد الكلي وتقييماً كمياً لأثر البرنامج الاقتصادي الإقليمي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على عدد من المتغيرات الاقتصادية. ويجري استخدام النموذج في صياغة ورصد إجراءات السياسة الاقتصادية المتعلقة بالبرنامج. وأجرى المكتب أيضاً دراسة عن "تسهيل إنشاء المؤسسات"، وهي دراسة ساعدت في زيادة فهم آليات الدعم لافتتاح المشاريع التجارية مثل "المحلات التي تعرض جميع الأصناف المطلوبة؛ وحاضنات المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم؛ ومراكز تقديم الدعم لإدارة المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

111- وفي مجال تعزيز الهياكل الأساسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والطاقة، بدأ المكتب دون الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 المرحلة الثانية من مشروعه للتوظيف الإلكتروني في الكونغو. وأجرى المكتب أيضاً دراسة عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه في وسط أفريقيا. وقد اعتمد مجلس الوزراء المسؤولين عن قضايا المياه في بلدان وسط أفريقيا وثيقة عمل تتعلق بالسياسات والإطار المؤسسي للمياه المقترحين من قبل المكتب.

112- وعلى المستوى التنفيذي قَدَّم المكتب خدمات استشارية مختلفة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والدول الأعضاء في مجالات النقل وموارد المياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويل التكامل الإقليمي وسياسات التجارة وحرية حركة الأشخاص والأمن الغذائي. وبناءً على طلب الإدارات الوطنية قام المكتب كذلك بأنشطة لبناء القدرات من خلال عقد حلقات دراسية بشأن التكامل الإقليمي لخبراء ومسؤولين من الدول الأعضاء. والتوصيات التي قَدَّمتها هذه الحلقات الدراسية أدت إلى تقديم مبادرات لإنشاء لجان وطنية للتكامل الإقليمي، وسوف تعمل هذه اللجان كآليات قوية للدعوة في تنفيذ البرامج دون الإقليمية.

113- وعزَّز المكتب شراكاته على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تنظيم اجتماعات نظامية وأخرى غير نظامية لأفرقة الخبراء والمشاركة بنشاط في الاجتماعات النظامية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في وسط أفريقيا. وبصفة خاصة عمل المكتب على تعزيز شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا من أجل تطوير الهياكل الأساسية للنقل. وفي سياق تنفيذ خريطة الطريق لخطة النقل الرئيسية المتفق عليها لوسط أفريقيا ترتب على تنفيذ أنشطة مشتركة مع الجماعتين والمصرف اعتماد 55 مشروعاً لها أولوية عالية. وإضافة إلى هذا فإن الشراكة فيما بين المؤسسات الأربع ظلت قائمة مع إعداد ورقة عمل من أجل اجتماع المائدة المستديرة الأول للمانحين الذي سيعقد خلال عام 2009 من أجل تمويل برنامج النقل المذكور.

114- وفي مجال التعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، شارك المكتب دون الإقليمي في متابعة التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للكاميرون، كما أسهم في التقييم وإطار العمل المتعلقين بغينيا الاستوائية. وبدأ المكتب أيضاً في إجراء مشاورات مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل إنشاء آلية دون إقليمية لتنسيق الدعم الذي تقدّمه تلك الوكالات إلى برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي في وسط أفريقيا.

107- خلال الفترة قيد الاستعراض عمل المكتب دون الإقليمي على تعزيز شراكاته على المستويين دون الإقليمي والقطري وذلك من أجل دعم السياسات الدعوية وصنع السياسات وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا. ومنذ أن وُقِع في العام الماضي على البرنامج المتعدد السنوات بين المكتب دون الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، كرّس المكتب قدراً كبيراً من الجهد والموارد لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء وللتعزيز المؤسسي للجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين. والبرنامج المتعدد السنوات الذي يشمل الفترة 2007-2010 هو يعكس التزام الجماعتين بالعمل بذا واحدة والقيام مع المكتب دون الإقليمي بتنسيق تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا. ويركّز البرنامج المتعدد السنوات على ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية: دعم تعزيز السلم والأمن والاستقرار وتقوية التكامل الإقليمي؛ ودعم تعزيز أداء الاقتصاد الكلي؛ وتعزيز الهياكل الأساسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والطاقة. وقَدَّم تقييم منتصف المدة لتنفيذ البرنامج إلى اجتماع فريق خبراء مخصص عُقد في نيسان/أبريل 2009. ويرد أدناه ملخص للإنجازات البرنامجية الرئيسية في مجالات منتقاة.

108- لدعم تعزيز السلم والأمن والاستقرار وتقوية التكامل الإقليمي اضطلع المكتب دون الإقليمي بست بعثات تشاورية رئيسية بناءً على طلب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، كما قام بتنظيم وخدمة خمس حلقات دراسية عن التحديات والصكوك والآليات المتعلقة بالتكامل الإقليمي. وبناءً على طلب من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اضطلع المكتب أيضاً بدراسة عن تحسين شبكة النقل الجوي في وسط أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر 2008 قَدّمت توصيات هذه الدراسة إلى اجتماع وزاري بشأن النقل الجوي قام باعتماد خطة عمل للفترة 2008-2015 تتعلق بتحسين النقل الجوي في وسط أفريقيا.

109- وكان هناك إسهام ملحوظ آخر في النهوض ببرنامج التكامل الإقليمي في المنطقة الفرعية وهو نشر دراسة عن "تنسيق وإدارة آليات التمويل الذاتي للتكامل الإقليمي في وسط أفريقيا"، تتناول النواقص والمصاعب التي تصادف في تنفيذ آليات تمويل الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين وهما الضرورية المجتمعية لتحقيق التكامل في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمساهمة المجتمعية لتحقيق التكامل في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. والدراسة تقدم إلى الدول الأعضاء في الجماعتين خيارات تتعلق بالسياسات من أجل تحسين أداء هاتين الآليتين، وتنسيق القواعد والممارسات في إدارة الجبايات، وتحديد الشروط القانونية للتوفيق بين وجود الجبايات ومنطقة التجارة الحرة التي يجري التفاوض بشأنها مع الاتحاد الأوروبي. ونشر المكتب دون الإقليمي أيضاً في كل من عام 2008 وعام 2009 تقرير بعنوان "نشرة عن حالة التكامل في وسط أفريقيا". وقد قَدَّم التقريران إلى اجتماعي لجنة الخبراء لعام 2008 وعام 2009. وبالإضافة إلى هذا فإن المكتب يصدر بانتظام منشوراً إخبارياً ربع سنوي يحمل اسم "Les Echos d'Afrique Centrale" (أصداء من وسط أفريقيا) وصحيفة إخبارية أسبوعية تحمل اسم "Highlight" (أضواء) وذلك من أجل توسيع نطاق وجود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية.

110- وبعد تقييم أداء الاقتصاد الكلي للمنطقة دون الإقليمية قَدَّم المكتب دون الإقليمي في عديدي عام 2008 وعام 2009 منشوره الرئيسي "اقتصادات أفريقيا الوسطى" تحليلاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة دون الإقليمية. وهذان التقريران صدرا

4 - المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

118- وبالنسبة لتعزيز الشراكة دون الإقليمية للمكتب دون الإقليمي من خلال إجراء بحوث وتحليلات تتعلق بالسياسات وعقد منتدى إقليمي يقوم المكتب بالإعداد لافتتاح مرصد للتكامل الإقليمي سيكون بمثابة منبر دائم لقياس التقدم المحرز في الاقتصادات الإقليمية وفي بناء السلام وسياسات الأمن في المنطقة دون الإقليمية. وسوف ينشئ المرصد موقعاً تفاعلياً على شبكة " الويب " يقدم معلومات وبيانات عن التكامل الإقليمي وينشئ شبكات بين مؤسسات مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ويسهل إنشاء قاعدة بيانات إقليمية تتعلق بالمنهجيات والوسائل والأدوات التي تُستخدم في جميع البيانات ويسر تبادل المعرفة وفرص التدريب. ولتعزيز برنامج المكتب المتعلق بإدارة المعرفة والتعلم من الأقران نظم المكتب حلقة عمل إقليمية لتشجيع تعزيز الوعي والملكية بالنسبة للبوابة الإلكترونية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والخاصة بتبادل المعرفة من جانب الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرها. وتلا هذا تقديم عدد من خدمات المشورة المتعلقة ببناء القدرة المؤسسية على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تشجيع استخدام النظام على نحو أفضل وبناء على طلب أحد أفرقة الأمم المتحدة القطرية أدرج المكتب دون الإقليمي برنامج " أمم متحدة واحدة " لرواندا في بوابة إدارة المعرفة التابعة له.

119- وكما يقوم المكتب دون الإقليمي بترتيب تعاونه مع بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية نظم المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 حلقة عمل بشأن خطة الحد الأدنى للتكامل الخاصة بالإيغاد، وهي حلقة عمل تهدف إلى تقديم توصيات ومبادئ توجيهية معينة تتعلق بالسياسة من أجل إعداد الخطة وفقاً لما طلبته الدورة الثانية عشرة لاجتماع قمة رؤساء الدول الأعضاء في الإيغاد المنعقدة في حزيران/يونيه 2008. وحلقة العمل التي نُظمت بالتعاون مع أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حضرها خبراء من بلدان شرق أفريقيا ومؤسسات شريكة للإيغاد. وسوف يساهم تنفيذ الخطة في تنشيط الإيغاد وتمكينها من تنفيذ ولايتها كمنظمة للتكامل الإقليمي ولبنية في بناء الاتحاد الأفريقي.

5 - المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

120- تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في أعمال المكتب دون الإقليمي المتعلقة بالبرنامج المتعدد السنوات بالتعاون في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل بناء القدرات على صياغة السياسات وتنسيقها وتنفيذ البرامج. وخلال الفترة قيد الاستعراض انصب تركيز البرنامج الرئيسي للمكتب على أنشطة أساسية تتعلق بالأولويات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز البرنامج الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذه الأنشطة شملت افتتاح منطقة التجارة الحرة للجماعة، والاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وشملت الإنجازات الرئيسية التنظيم الناجح في لوساكا، زامبيا، لمنتدى بشأن " التقدم في تنفيذ البروتوكولات والمعاهدات وأفاقه " قام باستعراض مدى التأهب على المستوى القطري وذلك بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البروتوكولات والمعاهدات. وخلص المنتدى إلى أن افتتاح منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ينبغي دعمه بمنح القطاع الخاص والمؤسسات التجارية الإقليمية دوراً فورياً وخاصة في مجال تنمية التجارة والأعمال التجارية.

115- خلال الفترة قيد الاستعراض واصل المكتب دون الإقليمي تركيز قدر كبير من الدعم الذي يقدمه بشأن السياسات والأنشطة التنفيذية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج منسقة على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد القطاعات كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا. وتنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي أتاح منبراً وفرصاً للعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في معالجة أولويات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنهوض بالمرأة، وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة شرق أفريقيا.

116- واضطلع المكتب، وفقاً لبرنامج عمله، بسلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى ترسيخ تعاونه مع بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وهذه الأنشطة شملت تنظيم الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب اللتين عُقدتا في آذار/مارس 2008 في أديس أبابا، إثيوبيا، وفي نيسان/أبريل 2009 في ماهي، سيشيل. وعقد المكتب أيضاً اجتماعات أفرقة خبراء مكنت مجموعات خبراء من إجراء استعراض أقران لمنشوراته التقنية. وهذه المنشورات شملت مسائل مثل إجراء إصلاحات في القطاع المالي في شرق أفريقيا، وتنسيق سياسات التنمية الوطنية، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ برامج نبياد في المنطقة دون الإقليمية، وتقييم البرامج المتعددة السنوات للمكتب دون الإقليمي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

117- ومن أجل دعم برنامج الأولويات الإنمائية لبلدان شرق أفريقيا، نظم المكتب دون الإقليمي برامج ثنائية متعددة السنوات مع جماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية لا يقل عددها عن خمس جماعات ومنظمات هي : الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا ولجنة المحيط الهندي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد تلقى المكتب من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية طلبات كثيرة للحصول على المساعدة التقنية لمشاريع معينة جرى تحديدها في هذه البرامج المتعددة السنوات، من بينها طلبات مقدمة من بروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، وكينيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وخدمات المشورة الأخرى التي قُدمت إلى دول أعضاء (جيبوتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا) وإلى جماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وسلطة تنسيق النقل العابر في الممر الشمالي شملت المسائل المؤسسية والمسائل القطاعية، مثل الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية والتكامل، والتمويل البالغ الصغر، والإصلاحات المالية، وأحواض التنمية العابرة للحدود، والأمن الغذائي، وسياسة النقل، والتخطيط الاستراتيجي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2008 أجرى المكتب دون الإقليمي دراسة هامة لمساعدة أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع خطة استراتيجية تُسمى " خطة الحد الأدنى في التكامل ". والدراسة تهدف إلى أن يتحقق في نهاية المطاف تعزيز قدرة أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مساعدة الدول الأعضاء في الهيئة بالنسبة للمسائل الإنمائية المتعلقة بالسلم والأمن، والتجارة وسياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة الموارد الطبيعية، وسياسات التنمية الاجتماعية، والنقل والهيكل الأساسية، والقطاع الصناعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الخطط الإنمائية الوطنية وتعميم التكامل الإقليمي في المناهج الدراسية للجامعات بهدف إنشاء مركز إقليمي للدراسات المتعلقة بالتكامل الإقليمي وقانون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبالنسبة للبرامج التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل فإن التركيز انصب على : مسائل التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي والتطورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

125- وقد سُجِّل تقدم كبير بالنسبة للأعمال المشتركة وذلك من خلال بناء الشراكات الذي يشتمل على التعاون المؤسسي كأحد الجوانب الهامة لألية أداء المكتب. والأعمال التي اضطلع بها مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشمل ما يلي : التعاون بين المكتب دون الإقليمي والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في تنظيم حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر 2008 في لوساكا، زامبيا، بشأن المياه والمرافق الصحية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - نهج مبتكرة لتعبئة الموارد وتنفيذ السياسات، فضلاً عن عقد اجتماع تشاوري وتحصيري للجهات صاحبة المصلحة في الجنوب الأفريقي من أجل مشاركة أفريقيا في المنتدى العالمي الخامس للمياه في كانون الأول/ديسمبر 2008 في لوساكا. وقد سهّلت حلقة عمل مشتركة عقدت بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للهجرة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن السكان والتكامل الإقليمي تبادل الأفكار على نحو أكثر عمقاً بالنسبة للديناميات السكانية وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. كذلك فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمكتب دون الإقليمي يعملان في تحديد " أنصار المساواة بين الجنسين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي " احتفاءً بإسهامات الأفراد والمؤسسات في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية.

126- وفي آب/أغسطس 2008 وقع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مذكرة تفاهم لزيادة تسهيل التعاون بين الجماعة واللجنة في معالجة مسألة تحقيق التكامل الإقليمي والاحتياجات الخاصة للجنوب الأفريقي.

جيم - برامج أخرى

1 - البرنامج العادي للتعاون التقني

127- ظل البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي يمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، يمثل أداة هامة للمساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء على مواجهة التحديات المحددة بوضوح والمتعلقة بالسياسات وبالجوانب التقنية في قطاعات إنمائية مختلفة مع التركيز بشكل خاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات المتغيرة للدول الأعضاء في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

128- وخلال الفترة قيد الاستعراض استخدم التمويل المقدم من البرنامج في تلبية احتياجات الدول الأعضاء بالنسبة للمشورة والتدريب التخصصيين في مجالات، مثل تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج للحد من الفقر تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبناء القدرات وإجراء المفاوضات في مجال التجارة، والإحصاء، وتعميم المنظور الجنساني بما في ذلك تعزيز الحقوق القانونية والإنسانية للمرأة، وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وزود البرنامج أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلزم من وسائل ومرونة

121- وهذا سوف يتطلب التحرك السريع على عدد من الجبهات، بما في ذلك تعزيز تطوير إطار لتنفيذ بروتوكول تسهيل حركة الأشخاص، بالتعاون وثيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، وإنشاء وحدة لإعداد المشاريع وتطويرها داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتعزيز الوحدة الموجودة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وإنشاء آليات لتشغيل صندوق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والصندوق الإنمائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وحث المنتدى المنطقة دون الإقليمية على تقديم دعم إنمائي شامل لقطاع النقل وتعزيز آليات إنشاء وصيانة الهياكل الأساسية العابرة للحدود وتنسيق المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة برسوم استخدام الطرق والتعجيل بتنفيذها.

122- وعُقدت في نيسان/أبريل 2008 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، حلقة عمل للخبراء المعنيين باستعراض إطار لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاستراتيجية الإلكترونية) للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (المبادرة الإلكترونية للجماعة). وسوف تتناول الاستراتيجية الإلكترونية مسائل تتعلق بالتقارب وتنسيق الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات والمؤشرات المتعلقة بتلك التكنولوجيا، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز الترابط وإمكانية الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول الأعضاء وداخلها. وقد اكتسبت نتائج حلقة العمل قيمة أكبر بفضل المشاركة الكاملة والإسهامات التي قدمت من جانب الدول الأعضاء وبعض الشركاء المتعاونين وبينهم الاتحاد الأفريقي، وشركة " سيسكو سيستمز "، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ورابطة منظمي الاتصالات في الجنوب الأفريقي، ونيباد، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة الاتصالات السلكية واللاسلكية للجنوب الأفريقي.

123- والأعمال الجارية من جانب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية والمكتب دون الإقليمي بشأن وضع أداة إقليمية لرصد الجوانب الجنسانية كانت الموضوع الذي بُحث في الاجتماع الاستعراضي الذي عقده الخبراء لاعتماد الأدوات وطرائق العمل للرصد والمتابعة وتقديم التقارير بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمختلف البروتوكولات الإقليمية والدولية والاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الجنسانية والتنمية، كي تكون هي الأساس لإعداد تقرير كل سنتين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن المسائل الجنسانية والتنمية. كذلك فإنه باستخدام إطار لتنسيق السياسات والمعايير والأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمناجم في الجنوب الأفريقي وضعت خطة تنفيذ لترجمة الإطار إلى برنامج أنشطة تنفيذية. والأعمال التي يجري الاضطلاع بها حالياً تتعلق بمراجعة السياسات الوطنية ذات الصلة بالمناجم من أجل تحديد مدى تطابقها مع الإطار المتفق عليه. وقد جرى إعداد تقرير يتعلق بتقييم التقدم المحرز وقُدِّم التقرير إلى اجتماع لفريق خبراء مخصص عُقد في أيار/مايو 2009.

124- وكانت أنشطة بناء القدرات تشكل أحد المجالات الرئيسية للتدخل من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية وتقديم خدمات المشورة، وخاصة في مجال تنسيق السياسات كإطار للتكامل الإقليمي. ومن هذه الناحية، قدم المكتب دون الإقليمي المساعدة التقنية إلى جامعة " إدواردو مونديلين " في تنظيم المؤتمر الدولي الأول المعني بالتكامل الإقليمي وقانون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مابوتو في الفترة من 23 إلى 25 نيسان/أبريل 2008، وفي وضع أطر بشأن تعميم التكامل الإقليمي في

وفهم لهذه الحقوق. والخدمات التي قُدمت مَكَنت من وضع سياسات وبرامج تراعي الجوانب الجنسانية، كما أنها ساعدت في تعزيز وتكرار أفضل الممارسات المتعلقة بدور المرأة في التنمية.

134- وخدمات المشورة التي قُدمت في مجال تنمية موارد المياه وإدارتها عززت القدرات المؤسسية والتقنية للدول الأعضاء ومنظمات أحواض الأنهار في مجال التنمية المستدامة والإدارة المتسمة بالكفاءة لموارد المياه في إطار "الرؤية الأفريقية للمياه في عام 2025" والأهداف الإنمائية للألفية وأولويات نيباد. وجرى الاضطلاع بعدد من الأنشطة البرنامجية لدعم وضع وتنفيذ برنامج "تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا" الذي ترتب عليه إنشاء "المركز الأفريقي للسياسات المناخية".

135- وفي مجال الإحصاء والتنمية الإحصائية أسهمت الأنشطة التي اضطلع بها في إطار البرنامج خلال فترة السنتين في تعزيز إطار تنمية القدرة الإحصائية وقدرات النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وهو ما أدّى إلى زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجية وطنية لتطوير نظم الإحصاء والخدمات التي قُدمت وحلقات العمل التي عُقدت لتقديم المشورة ساعدت أيضاً في زيادة الوعي والمعرفة بالمعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً في مجال الإحصاء لتتبع الأهداف الإنمائية للألفية.

التحديات والدروس المستفادة

136- وبغض النظر عن هذه الإنجازات، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز أثر الأنشطة الإقليمية لتقديم المشورة وزيادة استجابتها لاحتياجات البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات أخرى خلال الفترة قيد الاستعراض لتعزيز أنشطة الإدارة والرصد وإعداد التقارير القائمة على تحقيق النتائج في إطار البرنامج. وكل برنامج فرعي مسؤول الآن بشكل مباشر عن تعريف الإنجازات المتوقعة وتحديد مؤشرات الإنجاز الملائمة، وتحقيق النتائج في نهاية المطاف. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً مبادئ توجيهية جديدة لدعم إدارة الخدمات الإقليمية لتقديم المشورة وتعزيز الدور الإشرافي وتقييم الأداء ووضع تقارير عن استخدام الموارد البرنامجية بما في ذلك تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية في تقديم المساعدة التقنية على المستوى دون الإقليمي. كذلك فإنه يجري تحسين التعاون البرنامجي مع الشركاء الآخرين من أجل تقديم المساعدة التقنية.

2- حساب التنمية الخاص بالأمم المتحدة

137- يشكل حساب التنمية نافذة تمويل ثانية لأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ووكيل الأمين العام في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يعمل كمدير برنامج للحساب. وتقدم الجمعية العامة التوجيه العام بشأن استخدام الحساب. ويجب أن تلتزم المشروعات التي يطلب لها تمويل بالمعايير التي تحددها الجمعية العامة وأن تكون متوافقة مع موضوع مقترح للشريحة المحددة.

138- وقد دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على زيادة مشاركتها في المشروعات التي تمول في إطار حساب التنمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض جرت الموافقة على تمويل ثلاثة مشاريع في إطار الشريحة السابعة. وستنقذ هذه المشاريع في الدورة البرنامجية لفترة السنتين 2010-2011 وهي: تسهيل تحقيق الإدماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال مخططات المعونة من أجل التجارة؛ وبناء القدرات في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه المشتركة في الجنوب الأفريقي؛ وتضمين تغير المناخ

تشغيلية لمواجهة بعض من التحديات الإنمائية الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ.

129- وكجزء من الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تشجيع إدخال تغييرات على السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية أوفدت اللجنة 57 بعثة استشارية ميدانية إلى 23 دولة من الدول الأعضاء، كما أنها نظمت 11 حلقة عمل وحلقة دراسية حضرها أكثر من 500 مشارك. وقد استفادت بلدان مجموعها 38 بلداً بشكل مباشر من أنشطة التدريب الإقليمية للمسؤولين الحكوميين الذين يتولون مسؤوليات تتعلق بوضع السياسات في قطاعات مختلفة. وهذه الأنشطة أسهمت في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصد البرامج. ويرد أدناه بيان بالإنجازات البارزة التي تحققت في إطار البرنامج في العام الماضي.

130- وقد أسهم عقد حلقات العمل وتقديم خدمات المشورة بشأن صياغة سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة عدد البلدان التي تقوم بتصميم خطط واستراتيجيات للهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات ووضع تلك الخطط والاستراتيجيات في شكلها النهائي من 31 بلداً في عام 2007 إلى 42 بلداً في عام 2009. وقد اتخذ عدد من البلدان خطوات لتحقيق تقدم بالنسبة لعملية التنفيذ التي تقوم بها في هذا المجال وذلك باتباع استراتيجيات ونهج لتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات رئيسية مختلفة، مثل قطاعات الحكومة الإلكترونية، والأمن الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والزراعة الإلكترونية.

131- وبلغ عدد الوفود التي حضرت الاجتماع الأول للجنة المعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من 28 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2009 وتلقى دعماً من البرنامج العادي ما يزيد على 600 وفد من 51 بلداً، وقدم الاجتماع عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسات في مجالات التطور العلمي ونظم الابتكار واقتصاد المعرفة.

132- وفي مجال التجارة قُدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية في جنيف دعماً تقنياً بشأن مسائل ترتبط بالمنظمة ولها أهمية بالنسبة للبلدان الأفريقية في إطار جولة الدوحة. والمساعدة التي قُدمها مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جنيف في عام 2008 سهّلت اتخاذ موقف أفريقي مشترك بشأن المنتجات الحساسة والمنتجات الخاصة. وكن نتيجة جزئية للدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زاد عدد الهيئات التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي يرأسها الآن ممثلون للمجموعة الأفريقية من هيتين في عام 2005 إلى ثماني هيئات في عام 2008. وقد أسهم البرنامج أيضاً في تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت المجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية عن تقديرها البالغ لأنشطة مكتب جنيف وذلك حسبما ورد في الرسائل المختلفة التي تلقاها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

133- وتحققت أيضاً نتائج بارزة فيما يتعلق بتعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك تعزيز الأطر التي تدعم الحقوق القانونية والإنسانية للمرأة والأنشطة المتعددة المتعلقة ببناء القدرات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ساعدت في زيادة وعي واضعي السياسات ومخططي التنمية بالارتباط القائم بين المساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك فإن البرنامج كان له دور فعال في خلق وعي بحقوق المرأة بما فيها حقوقها في التعليم

في السياسات الزراعية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في الجنوب الأفريقي.

139- وسوف تشارك اللجنة أيضاً في خمسة مشاريع إقليمية أخرى يتعلق أحدها بتعزيز الحماية الاجتماعية ويتعلق اثنان آخران بتسهيل تخفيف أثر تغير المناخ من خلال بحث الصلة بين الطاقة والبيئة وتعزيز أمن الطاقة. كما أن هناك مشروعين لبناء القدرات يشملان استخدام الإحصاءات لرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف أثر تغير المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر. وهذه المشاريع تهدف إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الإنمائية العالمية الرئيسية من أجل مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

140- وخلال الفترة قيد الاستعراض شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في مشروعين جاريتين لحساب التنمية يهدفان إلى تلبية الاحتياجات في مجالات رئيسية مثل بناء القدرات في ميدان الإحصاءات الجنسانية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والزراعة المستدامة والتحول الريفي. ومن المتوقع أن يحقق المشروعان، اللذان سيكتملان قريباً، أهدافهما.

141- وخلال الفترة قيد الاستعراض أيضاً نجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنجاز مشروع بدأ في عام 2005 بشأن استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تبادل المعرفة. وقد أسهم المشروع في التوعية على المستويين الوطني ودون الوطني بالتحديات والفرص المتاحة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، كما وفر منبراً إلكترونيًا لتعزيز التواصل المستمر بين الممارسين الوطنيين بشأن المسائل المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. ومن النواتج البارزة الأخرى للمشروع آلية لرسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية، وهي وسيلة لتبادل المعرفة أشاد بها الأمين العام للأمم المتحدة في الاستعراض الوزاري السنوي الافتتاحي في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2007؛ وظلت تتلقى باستمرار تعليقات إيجابية منذ ذلك الوقت، مما يشير إلى أنها تترك أثراً يمكن قياسه على قدرة الدول الأعضاء لضمان صياغة وإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3- الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له

142- في السنوات الأخيرة برزت منظومة الأمم المتحدة، كواحدة من الركائز الأساسية للدعم الدولي للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وقد اتسع في السنة الأخيرة طابع ونطاق هذا الدعم فأصبح بما يشمل أنشطة متنوعة من بينها تقديم المساعدة التقنية من أجل تحقيق التنمية المؤسسية وبناء القدرات وتعبئة الموارد والدعوة.

143- واجتماعات التشاور الإقليمية فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الآلية التي يقدم الدعم من خلالها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وأسفرت عمليات التشاور الإقليمي عن تشكيل تسع مجموعات مواضيعية ينظم حولها الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وهذه المجموعات التي تناظر على وجه العموم الأولويات في مجال السياسات العامة لبرنامج نيباد هي: مجموعة الدعوة والاتصالات؛ ومجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ ومجموعة البيئة والسكان والتحضر؛ ومجموعة العلم

والتكنولوجيا؛ ومجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية؛ ومجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ ومجموعة الهياكل الأساسية؛ ومجموعة السلم والأمن؛ ومجموعة الحوكمة. وأعمال اجتماعات التشاور الإقليمي ومجموعاتها الرئيسية والفرعية يوجهها إلى حد كبير البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي يمثل إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استناداً إلى الأولويات التي حددها الاتحاد الأفريقي.

144- وعلى المستوى العالمي اضطلع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا الموجود في مقر الأمم المتحدة، في العام الماضي، بعدة أنشطة لتبادل المعلومات والدعوة وذلك للمساعدة في تعبئة الدعم الدولي لبرنامج نيباد. وجرى الاضطلاع بكثير من الأنشطة بالتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون العامة في الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد قام المكتب بتنسيق عملية التحضير لإعداد تقرير الأمين المعنون "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ الالتزامات المختلفة والتحديات وسبل المضي قدماً"، الذي قدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في أيلول/سبتمبر 2008. ومن بين التوصيات الأخرى حيث التقرير على دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ولفت الانتباه إلى المجالات الأساسية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له التي تحتاج إلى تعزيز. وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات/الإدارات معنية بأفريقيا لرصد متابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

145- وعلى المستوى الإقليمي يهدف العمل المشترك الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال مشاورات الإقليمية إلى تعزيز التماسك والتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات عن طريق زيادة الأنشطة والبرامج المشتركة لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى الآن تسعة من المشاورات السنوية، وهو ما يتفق مع ولايتها المتمثلة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي في أفريقيا، كما أنها حققت تقدماً كبيراً بالنسبة للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل وترتيبات تعاونية من خلال المجموعات المواضيعية التسع المنشأة لهذا الغرض. وفي السنة الماضية حققت المجموعات التسع كلها تقدماً كبيراً بدءاً من تحديد مجالات الاهتمام المشترك في أعمالها إلى وضع خطط للعمل وتعبئة الموارد والعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية والتنفيذ الفعلي للمشاريع والأنشطة. وأنشطة المجموعات لها أثر ملموس على تنفيذ العناصر الرئيسية للبرنامج الإنمائي الإقليمي وعلى البيئة المؤسسية التي تدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له.

4 - الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي

146- عُقد الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر 2008 في أديس أبابا برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وحضر الاجتماع 197 مشاركاً بينهم رئيس الاتحاد الأفريقي وعدد كبير من مفوضي الاتحاد الأفريقي والمديرين الإقليميين لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة وروساء هذه الوكالات والمنظمات ورئيس أمانة نيباد، فضلاً عن ممثلين للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون إقليمية أخرى. وقد ركز الاجتماع على مسألتين مواضيعيتين هامتين هما أزمة الغذاء وتغير المناخ. وتحققت النتائج الرئيسية التالية: زيادة التنسيق والدعم من جانب الأمم المتحدة في معالجة أزمة الغذاء وتغير المناخ في أفريقيا؛ وتعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية وفيما بين وكالات الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون

الصادرة في ولايتها وذلك من خلال الأعمال التحليلية والمساعدة التقنية التي تقدم في مجالات مختلفة مع التركيز بشكل خاص على قضايا التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والحوكمة السياسية. والإنجازات التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له هي إنجازات عديدة وجرى تفصيلها في أجزاء أخرى من هذا التقرير .

149- وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً ومادياً واسع النطاق إلى فريق الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ولأمانتها والبلدان المشاركة في كل مرحلة من المراحل الخمس لعملية الاستعراض، بدءاً من إيفاد بعثات الدعم القطري إلى صياغة وثائق المعلومات الأساسية، والقيام بزيارات لإجراء استعراضات قطرية، وصياغة التقارير القطرية والتقرير القطري النهائي وبرنامج العمل الوطني، ونشر تقارير الاستعراض القطري وبرنامج العمل الوطني. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على دعم البلدان المشاركة في حشد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة وتعزيز التعلم من الأقران فيما بين بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وذلك بتحديد أفضل الممارسات في عملية الآلية وتشجيع تكرارها. وبالإضافة إلى هذا تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة تقنية في دمج الآلية بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة.

150- وقد دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال استعراض الوثائق ذات الصلة بالآلية (تقارير التقييم الذاتي القطرية، وبرنامج العمل القطرية) والإسهام في إعداد الوثائق (الخلاصات القطرية، وورقات المعلومات الأساسية، وورقات القضايا المطروحة للمناقشة، وتقارير الاستعراض النهائية). وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين وعلى رأسهم مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في دعم تطوير الهيكل الأساسي لبرنامج نيباد.

الإقليمي من أجل العمل بدأ واحدة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق دون الإقليمي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له؛ وتعبئة الموارد وتعزيز القدرات. كذلك أكد المشاركون من جديد أهمية تحسين فعالية وكفاءة الآلية ومنظومة المجموعات التابعة لها في تقديم الدعم المتعدد القطاعات والمنسق إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له.

التحديات والدروس المستفادة

147- على الرغم من التقدم المحرز، فإن منظومة الأمم المتحدة تواجه عدداً من التحديات والقيود فيما يتعلق بتوفير الدعم لبرنامج نيباد على المستوى الإقليمي. فأولاً، سوف تعتمد زيادة التزام منظومة الأمم المتحدة المالي تجاه برامج نيباد اعتماداً كبيراً على ما إذا كانت الوكالات ستحصل على موارد إضافية من أجل هذه البرامج. وثانياً، إذا كان لمزيد من التقدم أن يتحقق فإن زيادة الالتزام والقيادة المؤسسية ضرورية للحفاظ على الزخم الحالي وتكثيف الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له من أجل إحداث أكبر أثر ممكن. وينبغي أن تعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية المشاركة على استدامة الآلية وذلك بإبداء مزيد من الالتزام بالعملية وضمان تسجيل النتائج والآثار المطلوبة. كذلك فإن الدمج السلس لنيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي سوف يؤدي إلى ضمان الاستمرارية والتنسيق بصورة أفضل في تنفيذ أنشطة المجموعات. وينبغي أن تقوم الآلية ومجموعاتها بدور في تسهيل التحول السلس.

5 - الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له

148- بالإضافة إلى الأنشطة الجماعية التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة دعماً لبرنامج نيباد قدمت فرادى الكيانات مساعدات محددة من أجل النهوض بالأعمال في مختلف المجموعات المواضيعية. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم تنفيذ أولويات نيباد التي تحتل غالبيتها مركز

الفصل الثالث

المسائل الناشئة عن اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أفريقيا أو خارجها، طلب إلى مكتب اللجنة دون الإقليمية أن يجمع أرقاماً قياسية موجزة لذلك الغرض. وأوصت اللجنة كذلك بمواءمة المفاهيم والتعريفات المستخدمة في تقدير العمالة والبطالة. وعلى نطاق أوسع، طلب إلى المكتب أن يجري تحليلاً متعمقاً لمسائل من قبيل عائدات الاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال، وإمكانية إنشاء سوق دون إقليمية للأوراق المالية، ووضع مدونة استثمار على الصعيد دون الإقليمي.

155- ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان اتحاد المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا الأخرى بغية تحسين مستوى التكامل في المنطقة دون الإقليمية. وشجعت الدول الأعضاء كذلك على المشاركة النشطة في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، في حين ذهبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع آلية لتقديم إحاطات للدول الأعضاء بشأن الشراكة الجديدة وبرامجها المتعددة، خاصة البرامج ذات الصلة بالبيئة ومجتمع المعرفة.

أنشطة عام 2009

156- عُقدت الدورة 24 للجنة في الرباط في الفترة من 6 إلى 9 أيار/ مايو 2009. وكان الموضوع الرئيسي هو: "التعليم وبناء القدرات من أجل إيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا". واستعرض المشاركون الإنجازات الرئيسية للمكتب في عام 2008 بما يشمل تقارير بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا في عام 2008؛ شمال أفريقيا وجدول الأعمال الدولي والإقليمي من أجل التنمية؛ والأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في شمال أفريقيا؛ تعزيز البحث والتطوير في شمال أفريقيا؛ تنفيذ برنامج العمل للفترة 2008-2009؛ والمواضيع والأولويات المقترحة لبرنامج العمل للفترة 2010-2011؛ والتقدم المحرز في إنشاء مرصد للتكامل.

157- واعتمدت اللجنة البرامج للفترة 2010-2011 فضلاً عن مقررات وتوصيات بشأن المواضيع التالية: (أ) وضع صكوك من أجل إدارة المخاطر، ورصد التنبؤات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط وتقييم الأداء من أجل منع الأزمات والحد من أثارها؛ (ب) مواصلة المشاورات لتحديد أفضل السبل التي يمكن بها تمثيل شمال أفريقيا في الترتيب الجديد للحكومة المالية العالمية؛ (ج) الإقرار بملاءمة الصلة بين التعليم والتدريب الوظيفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزويد أصحاب المصلحة المعنيين (بما يشمل الإدارات الحكومية، واتحادات العاملين والمخمين، والمنظمات الإقليمية والدولية) بتوصيات حلقة العمل المتعلقة بموضوع "التعليم وبناء القدرات من أجل إيجاد فرص العمل"؛ (د) التشجيع على إجراء دراسات استكشافية طويلة الأجل في مجالات التعليم والتدريب والمهارات الجديدة للوفاء باحتياجات السوق؛ (هـ) توسيع نطاق المشاورات الإقليمية التي تجري في سياق المؤتمرات الإقليمية والدولية الرئيسية بشأن التنمية، لتعزيز موقف بلدان شمال أفريقيا بوصفها من الشركاء الاستراتيجيين والجهات الفاعلة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار على الصعيد العالمي؛ (و) الإقرار بأهمية البحث والتطوير في

151- يوفر هذا الفصل لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لاجتماعات الهيئات الفرعية، بما يشمل اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية في المكاتب دون الإقليمية التي عقدت منذ نيسان/أبريل 2008. وعلى وجه الخصوص، يُسلط الضوء في هذا الفصل على المسائل والتطورات الرئيسية التي تتطلب أن توليها دورة اللجنة لعام 2009 اهتماماً أو أن تتخذ بشأنها إجراء.

ألف - لجنة الخبراء الحكومية الدولية للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أنشطة عام 2008

152- عُقد الاجتماع الـ 23 للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في آذار/ مارس 2008 في الرباط حيث انصب التركيز بصفة خاصة على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. واستعرض الاجتماع الإنجازات الرئيسية للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالنظر في الوثائق التالية: تقرير عام 2007 عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا؛ وأعمال المتابعة لخطط العمل الإنمائية الإقليمية والعالمية؛ ونتائج حلقي العمل بشأن التنمية المستدامة وحراك رأس المال اللتين نظمهما المكتب خلال السنة؛ وتقرير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عن الأنشطة المتخذة في فترة السنتين 2006-2007؛ وبرنامج عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وأولوياته لفترة السنتين 2008-2009؛ والإطار الاستراتيجي المقترح لبرنامج العمل للفترة 2010-2011.

153- وفيما يتعلق بموضوع الاجتماع، أقرت اللجنة بالدور الذي تضطلع به المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتولى النشر على نطاق واسع، على إدارات الوزارات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية والوحدات الأكاديمية، للنتائج والتوصيات المحددة الصادرة عن حلقة العمل المعقودة في الرباط في الفترة من 10 إلى 13 آذار/مارس 2008 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها من عوامل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من أجل متابعتها وتنفيذها.

154- وشجعت اللجنة الدول الأعضاء، عند نظرها في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، على تزويد مكتب شمال أفريقيا دون الإقليمي التابع للجنة ببيانات البلدان المنتجة للنقط اللازمة لإجراء تحليل تفصيلي للدرجة التي تؤثر بها أسعار الوقود في الأداء الاقتصادي والاجتماعي الوطني. وينبغي أن تبين الدراسة وزن قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وأثار الزيادات الاسمية في أسعار النفط إزاء الانخفاض الكبير في قيمة دولار الولايات المتحدة (العملة الرئيسية لتسعير النفط) والضغط الشديد للضرائب على المنتجات النفطية في البلدان المستوردة. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تنويع اقتصاداتها الوطنية بغية معادلة الآثار السلبية للعولمة والحد من ضعفها إزاء العوامل الخارجية مثل تغير المناخ والأسعار العالمية. وبغية تيسير المقارنة بين أداء شمال أفريقيا وأداء المناطق والتجمعات الاقتصادية الأخرى داخل

مشغلين أجنبى، وما إلى ذلك، شكلت المجالات التي تم تحديدها بوصفها تحتاج اهتماماً خاصاً من الدول الأعضاء .

161- وفيما يتعلق مباشرة بالاستنتاجات الواردة أعلاه، خلص المشاركون أيضاً إلى أن الإمكانيات الزراعية لغرب أفريقيا يمكن أن تُبنى لإنتاج أنواع الوقود الأحبائي التي لها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مضاعفة . وبالتالي يجب على البلدان في المنطقة دون الإقليمية أن تكفل اتخاذها للخيارات الصحيحة من حيث ميزتها الزراعية النسبية ، وتحديد المخاطر الكامنة، والتغلب على العقبات. وفي هذا الصدد، فإن المسائل التي تمت إثارها شملت الإطار القانوني والتنظيمي والمالي الملائم، وإنشاء آلية دون إقليمية لتمويل الوقود الأحبائي، ووضع إستراتيجية للتنمية الوقود الأحبائي عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع إستراتيجية لإنتاج الوقود الأحبائي وتسويقه، وما إلى ذلك.

أنشطة عام 2009

162- من المقرر عقد الاجتماع الـ 12 للجنة في يومي 2 و 3 تموز/يوليه 2009، حيث يهدف الاجتماع إلى توفير معلومات حديثة عن اقتصادات غرب أفريقيا، والشروع في حوار واسع بشأن الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة، والتقدم بتوصيات للإجراءات الملائمة التي ينبغي اتخاذها للتعجيل بالتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وترد الأهداف المحددة للاجتماع في ثلاثة تقارير. ويخلص التقرير المتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا في عام 2008 والتوقعات بالنسبة لعام 2009. إلى أن نتائج النمو في عام 2009 بالنسبة لغرب أفريقيا يتوقع لها أن تتباين بقدر كبير فيما بين البلدان، استناداً إلى مدى اعتمادها على التدفقات الخارجية والإقراض المصرفي لتمويل الاستثمار، وروابطها التجارية بالبلدان التي تضررت بقدر كبير من البلدان مرتفعة الدخل، ودرجة مشاركة المصارف الأجنبية في القطاع المالي المحلي. علاوة على ذلك، ستضطلع استجابات السياسات للأزمة بدور كبير في تشكيل التوقعات الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية على المدى القريب. ومن المرجح أن تؤدي الانخفاضات في تدفقات رأس المال الخارجي إلى المنطقة دون الإقليمية إلى زيادة تباطؤ النمو في البلدان التي تحتاج إلى تمويل حالات عجز كبيرة قائمة بالفعل في الحساب الجاري، وهناك قدر من الخطر في أن تحدث مشاكل محتملة في تمويل ميزان المدفوعات، وسيعرض على اللجنة أيضاً تقرير مرحلي عن تنفيذ جداول الأعمال الإقليمية والدولية، بما يشمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرات خاصة أخرى في المنطقة دون الإقليمية، وبرنامج عمل مقترح لفترة السنتين 2010-2011.

163- وفي الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2009، تمهيداً لبدء الاجتماع الـ 12 للجنة سينظم المكتب دون الإقليمي اجتماع فريق خبراء مخصص لاستجابة المكتب حالة انعدام الأمن ذات الصلة بالطاقة في غرب أفريقيا. سينظر الخبراء في الطلب على الطاقة وكافية الإمداد بها في غرب أفريقيا بغية تحديد أسباب تدني مستوى الخدمات واقتراح الحلول لذلك.

جيم- لجنة الخبراء الحكومية الدولية في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

أنشطة عام 2008

164- عقدت دورة عام 2008 للجنة الخبراء في ياوندي، بالكاميرون، تحت شعار: "دور السلع الأساسية الأولية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان وسط أفريقيا". وتمثلت أهداف الدورة في دراسة التطور الاقتصادي

العملية الإنمائية وإنتاج المعرفة والحاجة إلى مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم لهذا المجال حتى في أوقات الأزمات ؛ (ز) مواصلة تعزيز الشراكة مع اتحاد المغرب العربي ، على النحو المحدد في خطة العمل المتعددة السنوات وإعداد برنامج تعاون إقليمي لفترة السنتين 2010-2011؛ (ح) مواصلة المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، خاصة مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها لإنشاء آلية تنسيق دون إقليمية ؛ (ط) تقديم تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لعام 2008، ومشروع برنامج العمل للفترة 2010-2011، وتقرير اللجنة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الحصول على موافقتهم النهائية.

باء- لجنة الخبراء الحكومية الدولية في المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

أنشطة عام 2008

158- عُقد الاجتماع الـ 11 للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا، في حزيران/يونيه 2008، في نيامي، بالنيجر تحت شعار: "تسخير موارد أفريقيا : اختيار الاستراتيجيات الملائمة لتطوير قطاع الوقود الأحبائي في غرب أفريقيا". واستعرض المشاركون الإنجازات الرئيسية للمكتب دون الإقليمي كما وردت في تقرير عام 2007 عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدان غرب أفريقيا؛ وفي وثيقة عن متابعة جداول الأعمال الإنمائية الإقليمية والعالمية بما يشمل الشراكة العالمية من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقرير مواضيعي عن اختيار الاستراتيجيات الملائمة لتطوير قطاع الوقود الأحبائي في غرب أفريقيا، والمبادرات ذات الصلة؛ ومحاضرة عامة بعنوان "الاستراتيجية الأفريقية لتكوين الثروات والاحتفاظ بها؛ وتقرير أعده المكتب دون الإقليمي عن الأنشطة المتخذة في فترة السنتين 2006-2007؛ وبرنامج عمل المكتب دون الإقليمي وأولوياته لفترة السنتين 2008-2009. ويُشر التقرير النهائي للاجتماع ليستخدم كمادة مرجعية في جهود التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. وتقدمت اللجنة بتوصيات تتعلق بإصلاحات المالية العامة، وإصلاحات الاقتصاد الكلي، والزراعة والصناعات الزراعية، وإدارة المياه، والسلام والتعاون.

159- ونظراً للحالة الحرجة للمالية العامة في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تظل تواجه مشاكل تتعلق بعدم كفاية الموارد وعدم فعالية التحكم في النفقات وتخصيصها، تمت التوصية بإجراء إصلاحات مالية ملائمة في مجالات انتعاش الإيرادات، والغش والفساد، وترشيد النفقات، وإعادة توجيه الإنفاق إلى المجالات ذات الأولوية. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل السعي لبلوغ سلامة المالية العامة بغية تحسين مناخ الأعمال التجارية وصورة تلك الدول لاجتذاب الاستثمارات وتعزيز برامجها للحد من الفقر.

160- وبالنظر إلى أن المياه تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، خاصة بالنظر إلى أن أنظمة الري لا تزال في طور النشوء، واعتماد القطاع الزراعي بشكل مكثف على هطول الأمطار، ينبغي بالتالي لمقرري السياسات في المنطقة دون الإقليمية أن يقوموا بإجراء استعراض جاد للحالة، ويجب على بلدان غرب أفريقيا أن تتخذ إجراءات حاسمة للتحكم في مواردها المائية بغية تحقيق إمكاناتها الزراعية بالكامل، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين رفاه الشعوب، والحد من الفقر. وبالإضافة إلى إدارة المياه، فإن مسائل من قبيل إعادة التركيز على الزراعة، خاصة إنتاج المحاصيل الغذائية، وخدمات الإرشاد، وإنشاء شراكات الزراعة التجارية مع

169- وبالنظر إلى ضعف التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أوصت اللجنة الدول الأعضاء بتعزيز الدعم للقطاعات الاجتماعية، خاصة من خلال آليات التمويل الفعالة من أجل الحماية الاجتماعية، وتحسين نوعية الإنفاق العام، وتحسين أوجه التفاعل والتأثر القائمة بين الأهداف الإنمائية للألفية إلى الحد الأمثل، ومساعي تثبيت الاستقرار على الصعيدين السياسي والمؤسسي.

170- وأوضح استعراض عملية التكامل الإقليمي أن بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا قد سجلت حالات من الأداء الجيد في تنفيذ اتفاقها للتقارب الاقتصادي وآلية الإشراف المتعدد الأطراف، والتنشيط التدريجي لصكوك مجلس السلام والأمن التابع للجماعة، فضلاً عن التخصيصات الأولى في الميزانية من أموال التنمية الإقليمية. بيد أن المجالات الأخرى للتعاون الإقليمي – كالنقل، والطاقة، والزراعة – سجلت تباطؤاً في النمو. بل أنه قد حدث تراجع في مشروع إنشاء سوق مشتركة في وسط أفريقيا. وتقدمت اللجنة بالتوصيات المشددة التالية للدول ومؤسسات التكامل الإقليمي: مشاركة السلطات العليا بشكل متعمق أكثر في عملية ترشيح برامج مؤسسات التعاون الإقليمي في وسط أفريقيا، والتنفيذ المعجل للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي؛ وإعادة التفاوض بشأن التعريفات الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا ومشروع التعريفات الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بغية إنشاء اتحاد جمركي وحيد في وسط أفريقيا والتوقيع على اتفاقاً للشراكة؛ وتحسين الملامح القانونية والتقنية لصكي تمويل التكامل، وهما تحديداً مساهمة التكامل المفروضة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وضريبة التكامل المفروضة من قبل الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا.

171- وأبرز اجتماع المائدة المستديرة بشأن السياسات المالية وتعبئة الموارد الحاجة إلى قيام دول وسط أفريقيا بتبني مواقف مالية تتسم باعتماد أقل على عائدات صادرات السلع الأساسية الأولية. وتم وضع بعض استراتيجيات العمل التي تهدف تحديداً إلى توسيع نطاق الدخل الخاضع للضرائب بإجراء استعراض أكثر دقة للإعفاءات الضريبية، وتعزيز الحوافز المالية للإنتاج والاستثمار، وتبسيط القانون الضريبي، وبناء القدرات في السلطات الضريبية الوطنية.

172- وأخيراً، أقر الخبراء بالحاجة إلى إجراء متابعة منتظمة للتوصيات في الفترة بين كل دورة وأخرى. وتم الاتفاق على إدراج استعراض لتنفيذ التوصيات في جداول أعمال الدورات المقبلة.

دال- لجنة الخبراء الحكومية الدولية في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

أنشطة عام 2008

173- عقدت الدورة 12 للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا في أديس أبابا، بإثيوبيا، في آذار/مارس 2008 تحت شعار "التصدي للتحديات دون الإقليمية في القرن الحادي والعشرين: التكامل الإقليمي سعيًا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". واستعرض الاجتماع الإنجازات الرئيسية للمكتب دون الإقليمي في إطار جدول الأعمال التالي: التقرير المتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في شرق أفريقيا؛ ومتابعة جداول الأعمال الإنمائية الإقليمية والعالمية بما يشمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والتقرير المتعلق بتقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وعرض عن تقييم إصلاحات القطاع المالي في شرق أفريقيا – حالة جماعة

لاقتصادات وسط أفريقيا في الفترة 2006 – 2007 والتوقعات لعام 2008؛ ومسائل التنمية الاجتماعية في وسط أفريقيا؛ وحالة عملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا؛ ومداول اجتماع فريق خبراء مخصص؛ وتنفيذ جداول الأعمال الإقليمية والدولية، بما يشمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية للألفية، والمبادرات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية؛ وإجراء استعراض لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الفترة من نيسان/أبريل 2007 إلى آذار/مارس 2008.

165- وأشارت اللجنة إلى ارتفاع مستوى اعتماد اقتصادات وسط أفريقيا على صادرات المواد الخام، الذي يصل إلى 85 في المائة وهو ما يشكل أعلى معدل في العالم. شددت اللجنة على ضرورة زيادة النفقات الرأسمالية لتمويل الاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية وزيادة الإنفاق من أجل تحقيق المنافع العامة مثل الصحة والتعليم وتعلقت توصية رئيسية أخرى بتنشيط آليات إعادة التوزيع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للقلبات الدورية للتخفيف من التقلبية الدورية الناجمة عن التذبذبات في أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي.

166- وأوصت اللجنة بوضع برنامج خاص للتعبيل بتشغيل السوق الإقليمية، بما يشمل الإزالة السريعة للعقبات الماثلة أمام حرية تنقل البشر، وتنفيذ صكوك مواعمة للسياسات التجارية، وزيادة الترويج لسلع المنطقة دون الإقليمية، ومد نطاق العملية لتشمل صكوكاً وآليات أخرى للتعاون الإقليمي. وشددت اللجنة، وهي تشير إلى الأهمية الاستراتيجية لعلاقات المنطقة دون الإقليمية مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية، لخطر التهديدات على بعض أحكام المعاهدات الإقليمية واستفحال ممارسات التهريب، وهو ما ينجم عن التوقيع على اتفاقات مؤقتة منفصلة مع الاتحاد الأوروبي.

167- ووجهت اللجنة نظر متخذي القرار في وسط أفريقيا إلى أن الاعتماد الشديد على السلع الأساسية الأولية ينبغي أن يسفر عن إنشاء إطار اجتماعي-اقتصادي يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: تهيئة الظروف المواتية للتنوع الاقتصادي وتعزيز التصنيع، وإيجاد الظروف التي تمكن السلع الأساسية من الإسهام بإيجابية في التنمية على المدى الطويل.

أنشطة عام 2009

168- أسفرت دورة عام 2009 للجنة، التي عقدت في مالابو، بغيينيا الاستوائية، في آذار/مارس - نيسان/أبريل 2009، عن تحقيق تقاسم للمعرفة بشأن السياسات والبرامج وأسهمت في اعتماد وتنفيذ بعض تلك السياسات. وأجرى المشاركون تحليلاً شاملاً لتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وتم التركيز بشكل خاص على مدى تعرض المنطقة دون الإقليمية إلى الصدمات الخارجية التي يحتمل أن تكون ذات صلة بتلك الأزمة، حيث يرجع ذلك إلى الاعتماد الشديد لاقتصادات وسط أفريقيا على صادرات السلع الأساسية الأولية. وتمت صياغة بعض التدابير المشددة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية بما يشمل ما يلي: مواصلة الجهد الرامي إلى تثبيت استقرار إطار الاقتصاد الكلي وفي الوقت نفسه العمل على تخفيف آثار الأزمة على أشد الفئات ضعفاً؛ أو إعادة تدوير الاحتياطيات التي راكمتها البلدان المصدرة للنفط في برامج من أجل تنويع مصادر النمو، بما فيها الزراعة؛ أو اتخاذ تدابير خاصة لدعم الشركات التي تشهد صعوبات، خاصة في قطاع التعدين؛ أو تعزيز استراتيجية إنمائية للتجمعات الصناعية في المنطقة دون الإقليمية.

دون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وإصلاحات القطاع المالي في المنطقة دون الإقليمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، والمناقشات ذات الصلة مع الإشارة بصفة خاصة إلى موضوع المؤتمر الشيك لوزراء مالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا / الاتحاد الأفريقي بشأن "زيادة تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية"؛ واجتماع لفريق خبراء مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية؛ واجتماع لفريق خبراء مخصص للبرنامج المتعدد السنوات وشملت الانجازات الأخرى خلال الدورة تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين متوازيتين بشأن تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وبشأن "وضع استراتيجيات لخطوة عمل شاملة للبنية التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات". وركزت اللجنة على الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات وسياسات متكاملة ملائمة تشمل جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، العاملة منها والخاصة، فضلاً عن وضع آليات مؤسسية ملائمة.

178- وبالنظر إلى ما تم تحديده من عقبات ماثلة أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية خلال الإطار الزمني المقرر، يتعين على الحكومات أن تحدد استراتيجيات استباقية واضحة، بما يشمل كيفية تعبئة الموارد المحلية من أجل الاستثمار والتعجيل بالتكامل الإقليمي من خلال تيسير التجارة داخل المناطق الإقليمية وتعزيز أوجه التكامل داخل تلك المناطق ودور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في التشجيع على التكامل الإقليمي بغية الإسراع بتحقيق أهداف خفض الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وحثت الحكومات على اعتماد آليات مبتكرة لتعبئة الموارد الدولية والمحلية على السواء من أجل الاستثمار وتعجيل التكامل الإقليمي.

179- وشددت اللجنة على الحاجة إلى اعتماد ومواءمة سياسات ترمي إلى بناء اقتصاد إقليمي يقوم على المعلومات والمعرفة يكون بوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تضطلع فيه بدور حافز من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واستناداً إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص لتقييم البرامج المتعددة السنوات، حددت اللجنة الطريق الذي ينبغي إتباعه سعياً إلى تنفيذ برامج التعاون المتعددة السنوات في المكتب دون الإقليمي وفي كل جماعة اقتصادية إقليمية معنية.

هاء- لجنة الخبراء الحكومية الدولية للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

أنشطة عام 2008

180- في الاجتماع 14 للجنة المعقود في لوساكا، بزامبيا في حزيران/يونيه 2008، تحت شعار: إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي: "التحديات الناشئة أمام الجنوب الأفريقي والفرص المتاحة له"، تقدمت اللجنة بنوصيات رئيسية تتعلق بتبسيط ومواءمة إجراءات الجمارك والهجرة، وتعزيز القدرات البشرية والمالية في مجالات إدارة الحدود وتقاسم المعلومات والموارد، وما إلى ذلك.

181- وينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ نظاماً فعالاً لإدارة المعلومات في عملية تيسير التجارة لكفالة تقاسم الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء وأمانتي الجماعتين الاقتصادييتين الإقليميتين. وينبغي للدول الأعضاء أن تتبنى استخدام التكنولوجيا من أجل تيسير التجارة المحلية والدولية فضلاً عن تحقيق التكامل بين الأسواق بغية الحد من تكاليف إجراء الأعمال التجارية والمساهمة في تكامل الأسواق. وينبغي إنشاء لجان متكاملة لإدارة الحدود أو تعزيز تلك اللجان وتمكينها بتلبية احتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل عمليات الحدود، وإدماج

شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛ وتقارير عن حالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا – التقدم المحرز والافاق؛ وتقارير عن الأنشطة المنفذة في فترة السنتين 2006 – 2007؛ برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين 2008 – 2009؛ وبدء العمل بالصفحة البابية لإدارة المعرفة التابعة للمكتب دون الإقليمي على الإنترنت. وتم نشر التقرير النهائي عن الدورة ليستخدم بوصفه مادة مرجعية عن الجهود الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. وشددت اللجنة على أهمية برامج المكتب دون الإقليمي المتصلة بتشجيع الحكم الرشيد، والتكامل الإقليمي، والسياسات الوطنية.

174- وبما أن الإصلاحات المالية التي اتخذتها البلدان بالفعل لم تعالج بعد مسألة الحد من الفقر، ينبغي لتخصيص الموارد الملائم أن يتم تماماً عن هذه الأولوية، وأن يشجع على الاستثمارات المواتية للفقراء. ورغم أن تقرير المكتب دون الإقليمي عن الأهداف الإنمائية للألفية حظي بتقدير كبير، تمت التوصية بتوفير مؤشرات أكثر تفصيلاً للأهداف الإنمائية للألفية لكل بلد. وإدراكاً من اللجنة لأهمية بعد رأس المال البشري (بما يشمل المرأة) في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حثت الحكومات بشدة على تخصيص الإنفاق العام وفقاً لذلك، وأن تعتمد في الوقت نفسه استراتيجيات استباقية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأيضاً، بعد تحديد أن الافتقار إلى السلام والأمن يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، تمت التوصية بأن البلدان ينبغي لها أن تركز على منع الصراعات.

175- وبغية مواءمة تقارب السياسات المتصلة بالتكامل الإقليمي، تمت التوصية بإنشاء آلية ملائمة للرصد والتقييم داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وأنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في ترشيد ومواءمة الرصد والتقييم، بما يشمل رصد وتقييم المشاريع والبرامج الخاصة بكل جماعة اقتصادية إقليمية. وأعرب الجميع عن تقبل الدور الحاسم للمشروع المقرر للمكتب دون الإقليمي المتعلق بإنشاء مرصد للتكامل الإقليمي، وتم التشديد على ضرورة إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة بشأن توسيع المشروع وزيادة تطويره. كذلك شددت اللجنة على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات المصرفية، وتعزيز تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها استناداً إلى معايير بازل-2.

176- وينبغي تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها لبنات بناء للتكامل الإقليمي. وينبغي لتلك الجماعات ومنظمات أخرى التركيز على تعزيز التجارة داخل أفريقيا. ويجب أيضاً إشراك القطاع الخاص ودوائر الأعمال التجارية على نطاق واسع في صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع الجماعات فيما يتعلق بتيسير التجارة.

أنشطة عام 2009

177- عقدت الدورة 13 للجنة في ماهي، بيسيشيل، في نيسان/أبريل 2009 تحت شعار "تتبع التقدم المحرز في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في شرق أفريقيا". واستعرضت اللجنة الانجازات الرئيسية للمكتب دون الإقليمي كما تبينها التقارير المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في شرق أفريقيا؛ وأنشطة المتابعة لجدول الأعمال الإنمائية الإقليمية والعالمية، بما يشمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية؛ والدعم المقدم من الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وحالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا – مساهمات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأفاقها؛ والأنشطة التي نفذها المكتب

وسيلة للاستعاضة عنها. وستدعو اللجنة بشدة إلى بذل جهد معزز لتعبئة الموارد المحلية يستند إلى المدخرات والاستثمارات الخاصة، ويقوم بتعبئة الموارد المحلية واستخدامها عن طريق القطاع العام، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتحسين الصادرات في الأسواق الدولية، واحتواء تدفقات رأس المال إلى الخارج، وتحسين التحويلات المالية بوصف ذلك نهجاً يقوم على عناصر تعزز بعضها البعض إزاء التصدي للتحديات واغتنام الفرص المتصلة بتعزيز تعبئة الموارد الداخلية من أجل التنمية الإقليمية. ويجب على المنطقة، بداية، أن تنمي الشجاعة السياسية لتنفيذ بروتوكول إقليمي بشأن تحرير تنقل الأشخاص لإتاحة استخدام الموارد البشرية بأكبر قدر من الكفاءة، واستحداث سياسات تشجع على الاستثمار وتدفقات رأس المال بين البلدان. وينبغي القيام فوراً بتنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد المشتركة، لا سيما موارد المياه ومصادر الأسماك والغابات المشتركة، للتمكن من إدارة وتعبئة تلك الموارد لمنفعة جميع المواطنين بصفته مالكي الموارد العامة. ومن شأن نجاح تلك الإصلاحات أن يسلط الضوء على الدور الهام للقطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) بصفته محركاً للنمو الاقتصادي، وينبغي توفير بيئة داعمة للتشجيع على استيعاب العمالة وتوليد الموارد الضريبية في الوقت نفسه من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

تلك الاحتياجات في السياسات الإقليمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتوفير الموارد من أجل التنفيذ ونظم إدارة الموارد. وبالنظر إلى دور الإحصاءات الذي لا غنى عنه في مقارنة التقدم، يتعين على الدول الأعضاء أن تقوم بمواءمة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة والتكامل الإقليمي.

182- وينبغي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التركيز أكثر على تعبئة الموارد المحلية من خلال تشغيل صندوقها الإنمائي. وهناك حاجة أيضاً لإنشاء وحدة لإعداد وتطوير المشاريع داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتعزيز الوحدة القائمة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووضع خطة أعمال لتنفيذ البرامج تشمل أهدافاً قابلة للتنفيذ ومسؤوليات وميزانيات وأطراً زمنية. وهناك أيضاً حاجة لإقامة شراكة جيدة التنظيم بين القطاعين الخاص والعام للاشتراك في وضع التصور لبرامج التكامل وتصميمها واعتمادها وتوفير الموارد البشرية والمالية للمشاريع الإقليمية، بما يمكن من إنتاج الثروة لتحفيز النمو وتمويل المشاريع الإقليمية. ويمكن تعزيز الشراكة أو دعمها بتيسير إضفاء الطابع الرسمي على التجارة العابرة للحدود، وتعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية للأعمال التجارية في التكامل الإقليمي وبصفة خاصة في تنمية التجارة، وقيام السلطات الوطنية بإنشاء نظام لاعتماد المشاريع (شركات النقل ووكلاء المقاصة) في المنطقة الإقليمية بغية تيسير التجارة العابرة للحدود.

183- وحتى تكفل جهود التكامل الإقليمي بالنجاح، يتعين أن تتاح لجميع أصحاب المصلحة إمكانية الحصول على المعلومات وانقسام أفضل الممارسات وبناء على ذلك، يتسم تطبيق برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإدارة المعرفة بالأهمية للجميع، بما يشمل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، بما أنه يبسر إقامة الروابط من أجل تقاسم المعلومات. وبالنظر إلى الطابع المتعدد القطاعات للتكامل الإقليمي، وما ينبثق ذلك من ضرورة إشراك جميع الوزارات في تنفيذ برنامج التكامل الإقليمي، ينبغي للدول الأعضاء استقصاء قيمة إدارة المعرفة في الربط بين مختلف الإدارات والوكالات الحكومية. وسيشجع ذلك على وضع عملية مواءمة لتقرير السياسات تراعي جميع شواغل أصحاب المصلحة الحكوميين كافة، مما يكفل اتباع نهج متجانس ومستدام إزاء التكامل الإقليمي.

أنشطة عام 2009

184- سيتولى المكتب دون الإقليمي تنظيم الاجتماع الـ 15 للجنة في الفترة من 23 إلى 25 حزيران/يونيه 2009 في لوساكا، بزامبيا، حول موضوع "زيادة تعبئة الموارد المحلية: التحديات الماثلة أمام الجنوب الأفريقي والفرص المتاحة له".

185- وسيجمع الاجتماع الـ 15 خبراء من الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء في التنمية، وسيوفر بالتالي فرصة لدراسة التحديات التي تواجه منطقة الجنوب الأفريقي في تعبئة الموارد المالية من أجل تنميتها، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيركز الاجتماع على ضرورة اعتبار تعبئة الموارد الخارجية، التي عادة ما تكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ومساعدة إنمائية مباشرة، على أنها تمثل تكملة لتعبئة الموارد المحلية وليس

الفصل الرابع إدارة الموارد

وأنت مساهمات كبيرة أخرى لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2009 من كل من المملكة المتحدة (54 مليون دولار)؛ والسويد (60 مليون كرونة) من أجل تنفيذ المشروع الذي حظي حديثاً بالموافقة للمركز الأفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ؛ وكندا (1.6 مليون دولار) لدعم العمل الجاري في سياق المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ وفنلندا (3.8 مليون يورو) دعماً لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ وإسبانيا، التي ساهمت للمرة الأولى في دعم منتدى التنمية الأفريقي السادس (125 000 دولار).

190- كما واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تلقي الدعم من جهات مانحة أخرى مثل إيطاليا، وسويسرا، وفرنسا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجرت مفاوضات حالياً مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، بألمانيا، فيما يتعلق بالحكم الرشيد، ومع البنك الدولي فيما يتعلق بمبادرة الدول الهشة، ومع الاتحاد الأوروبي في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

191- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تكثيف جهودها لتحسين إدارة الموارد من خارج الميزانية، وحافظت على الشفافية من خلال اجتماعات الاستعراض المنتظمة والمنتديات الدورية للشركاء، التي تعمل بوصفها محفلاً لتبادل المعلومات مع الشركاء بشأن المسائل الاستراتيجية المتعلقة باستخدام الموارد التي تتاح للجنة. وتسعى اللجنة أيضاً إلى تعزيز المبادئ التوجيهية والأدوات القائمة من أجل الرصد الفعال للمشاريع وتقييمها وإعداد التقارير عنها، بغية كفاءة نهج أكثر تكاملاً في تخطيط الموارد من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية واستخدامها.

192- وتشمل التدابير الأخرى التي يجري تنفيذها حالياً وضع وتصميم نظام يتسم بالمرونة لإدارة التعاون التقني يهدف إلى تحسين العمليات الداخلية للتخطيط والإدارة والإبلاغ فيما يتعلق بإدارة الصناديق الاستثمارية وخدمات التعاون التقني. وسيتيح النظام الجديد عند تشغيله لمتلقي الخدمات المادونين إمكانية الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بإدارة دورات المشاريع والتنفيذ والدفع، وبالنتائج المحققة.

جيم - إدارة الموارد البشرية

193- يتسم دور ومكانة إدارة الموارد البشرية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي أعيد تحديد مسارها بأهمية عظمى، نظراً لأن ذلك يشكل عنصراً ضرورياً لهيكل البرامج الجديد. وفي هذا الصدد، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدخال تحسينات تصاعديّة على تخطيط الموارد البشرية وإدارتها، ووضعت إستراتيجية واضحة تتمشى على نحو وثيق مع هيكل البرامج الجديد للجنة. وتركز الإستراتيجية على إدارة الأداء، والشفافية، وتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم، وتحسين نوعية وتوقيت أداء الخدمات عن طريق استخدام الحاسوب في العمليات، وكفاءة التوازن بين الجنسين في تشكيلة الموظفين. وأدت الإستراتيجية الجديدة إلى أن يتسم قسم خدمات الموارد البشرية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض بتزايد الكفاءة وسهولة الاستخدام للعلاء والاستجابة، إضافة إلى ذلك يجري التركيز على توعية الموظفين بالإصلاحات الإدارية الجارية حالياً داخل الأمم المتحدة، لا سيما الترتيبات التعاقدية الجديدة التي ستدخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2009. وركزت التوعية أيضاً على إدارة المواهب الجديدة، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسات، وتعديل النظامين الإداري والأساسي للموظفين.

دال - تعيين الموظفين وتنسيبهم

186- استمرت الجهود في السنة الماضية لتعزيز العمليات التنظيمية والإدارية التي تركز على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في جميع جوانب عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبسبب هذا الفصل الضوء على أداء أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامي إلى بناء منظمة تتسم بالشفافية والقبالية للمساءلة وتقوم على النتائج، مع التركيز بصفة خاصة على تدابير زيادة تعبئة الموارد وإدارتها. ويتناول هذا الفصل بالوصف أيضاً التدابير المتخذة لتعزيز إدارة الموارد البشرية من أجل تحسين الأداء والفعالية.

ألف - تعبئة الموارد المالية وإدارتها

187- في عام 2008، تلقت جهود تعبئة الموارد دفعة كبيرة بإنشاء 19 وظيفة جديدة وافقت عليها الجمعية العامة في إطار الدعامة الإنمائية للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، وافقت الجمعية العامة على إنشاء 15 وظيفة جديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2008 - 2009، ليصل بذلك مجموع عدد الوظائف الإضافية إلى 34 وظيفة في الفترة 2008 - 2009. ونتيجة لذلك، فإن مجموع عدد الوظائف الثابتة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يصل الآن إلى 558 وظيفة، بما يمثل زيادة بأكثر من 6.5 في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين 2006 - 2007. وبشكل ذلك أعلى مستوى يتم بلوغه في نمو الميزانية العادية في التاريخ الحديث للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأكبر نمو في موارد الوظائف في أي كيان خلال تلك المكاتب، وللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة. وخصص معظم الموارد الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمكاتب دون الإقليمية، بما ينمى مع إستراتيجية تعزيز أداء الخدمات مباشرة إلى الدول الأعضاء من خلال تلك المكاتب، والمركز الأفريقي للإحصاءات، الذي زادت قدراته بنحو 50 في المائة بإضافة 6 وظائف. وعموماً، يدل تحسن الأداء على تجدد اهتمام الدول الأعضاء والزمائها بدعم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقب عملية إعادة تحديد مسار اللجنة.

باء - تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية

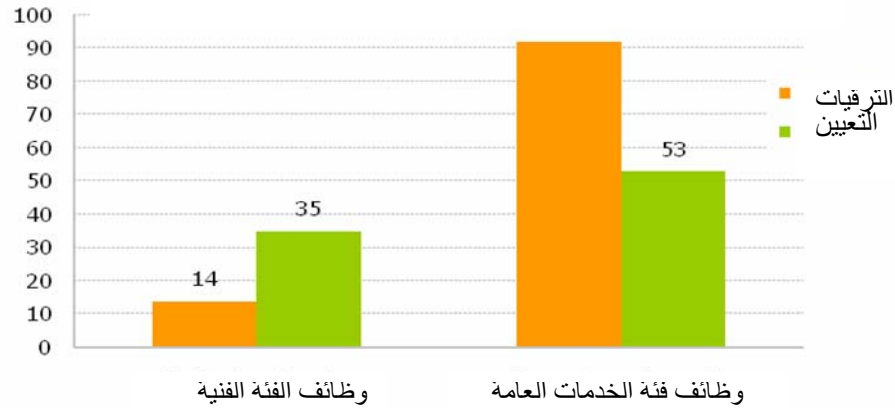
188- في حين أن تعبئة الموارد الكافية لتمويل برنامج العمل الأساسي تظل تمثل أولوية علياً بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الموارد الإضافية المتأتية من الشركاء على الصعيد المتعدد الأطراف والثاني، والتي تتخذ شكل الصناديق الاستثمارية والأموال الممثلة والموارد المخصصة، تتسم أيضاً بالأهمية لأنها تمكن اللجنة الاقتصادية من التنفيذ الكامل لبرنامج عملها الذي وافقت عليه الجمعية العامة، والذي لا تكفي موارد الميزانية العادية لتنفيذه. واضطلعت الشراكات المعززة مع العديد من شركاء اللجنة التقليديين وبعض الشركاء الجدد بدور هام في تعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية خلال السنوات القليلة الماضية.

189- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام معظم الشركاء بزيادة دعمهم أو أبقوا عليه في مستواه في سياق تنفيذ خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2007 - 2009. وفي السنوات اللاحقة وذلك بفضل تحسن الإدارة والرصد المالي للمشاريع ذات الصلة الممولة بموارد خارجة عن الميزانية. وفي السنة الماضية واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملها في إطار اتفاق الشراكة القائم مع مجموعة شركاء الأموال الممثلة الذين تمثلهم الدانمارك والسويد والمملكة المتحدة، والذين قدموا دعماً إضافياً قدره 2.5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وانضم شريك مانح جديد إلى المجموعة، هو النرويج، ليأتي ذلك بدعم إضافي قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسبباً أصلاً دعم مجموعة الشركاء القيام بدور هام في تمويل الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية، والحكومة، والأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة منتدى التنمية الأفريقي السادس.

إجراءات التعيين والترقية والتنقل. ومن جملة تلك الوظائف، ثم شغل 102 وظيفة (14 من الفئة الفنية و 88 من فئة الخدمات العامة) عن طريق الترقية، وتم شغل 86 وظيفة (34 من الفئة الفنية و 52 من فئة الخدمات العامة) عن طريق التعيين الخارجي (انظر الشكل 1).

194- اتصلت الجهود خلال السنة الماضية لتعزيز برنامج اللجنة للتعيين، حيث أسفر ذلك عن تحقيق نتائج جيدة. فخلال الفترة قيد الاستعراض، تم شغل 188 وظيفة من وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة عن طريق

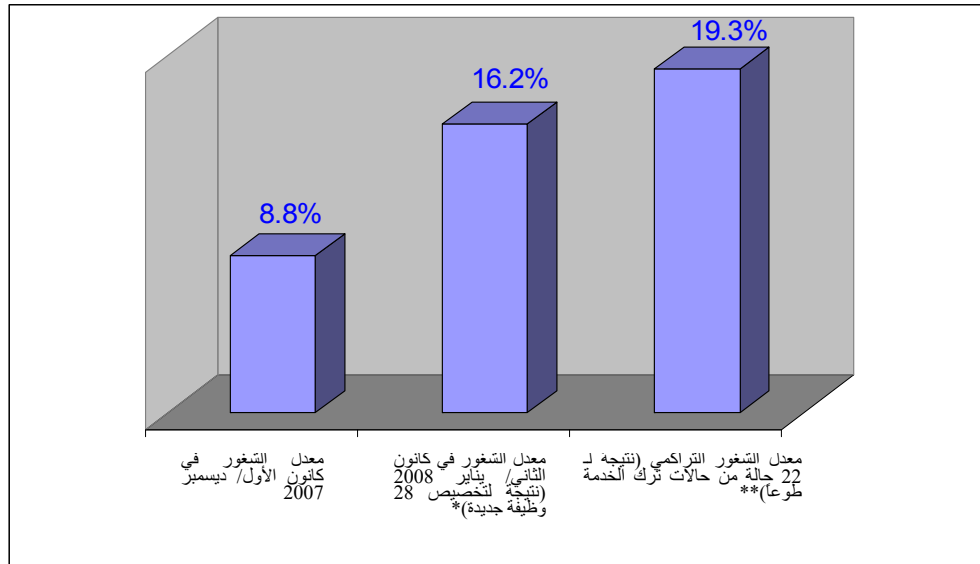
الشكل 1- ترقية الموظفين وتعيينهم وتسوية اوضاعهم
(1 كانون الثاني/يناير 2008 – 31 أيار/مايو 2009)



المتحدة، مما زاد من معدل الشغور بقدر كبير. إضافة إلى ذلك، أدى تخصيص 10 وظائف جديدة في كانون الثاني/يناير 2008 و20 وظيفة جديدة في عام 2009 إلى زيادة كبيرة في معدل الشغور بلغت 8,8 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007. وحالياً، فإن معدل الشغور التراكمي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الـ 16 شهراً الماضية يبلغ 19,3 في المائة.

195- إلا أنه، كما يبين الشكل 2 أدناه، أعيدت تلك الجهود بارتفاع معدلات ترك الموظفين للخدمة طوعاً، وهو الأمر الذي لا يمكن للجنة الاقتصادية أن تتحكم فيه. فقد غادر اللجنة ما مجموعه 18 موظفاً من الفئة الفنية عن طريق النقل إلى مؤسسات ومكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة أو للانضمام إلى منظمات من خارج الأمم

الشكل 2- معدلات الشغور
(2008 – 2009)



* حصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما مجموعه 28 وظيفة جديدة (8 وظائف للمكاتب دون الإقليمية، و6 وظائف للمركز الأفريقي للإحصاءات، و13 وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، ووظيفة واحدة لموظف شؤون قانونية لمكتب الأمين التنفيذي).

** 18 حالة من حالات ترك الخدمة/إنهاء الخدمة طوعاً في عام 2008 و4 حالات في عام 2009 = 22. خارجة من تلك الجهود، حيث يستهدف ذلك الدول الأعضاء غير الممثلة والضعيفة التمثيل، بما يشمل المشاركة في معارض التوظيف، وتنظيم الحلقات الدراسية، وإقامة الصلات مع الجامعات في البلدان المعنية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع قائمة الخبراء الاستشاريين، وهو تدبير آخر يرمي لتعزيز التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي، في جملة أغراض أخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في

196- وحدث تحسن طفيف في التوزيع الجنساني والجغرافي. وبغية اجتذاب المرشحات وتحسين التوازن الجغرافي في تشكيلة الموظفين، تم الشروع في حملة كبيرة للتعيين خلال السنة الماضية. وتمثل أحد الملامح الرئيسية لحملة التعيين في وضع حزمة توعية تم تنفيذها تجريبياً في ثلاثة بلدان من البلدان ذات التمثيل المنخفض، هي أنغولا وبوتسوانا وغابون، في تزامن مع تنظيم امتحانات تنافسية وطنية في تلك البلدان. ومن المقرر أيضاً القيام بحملات

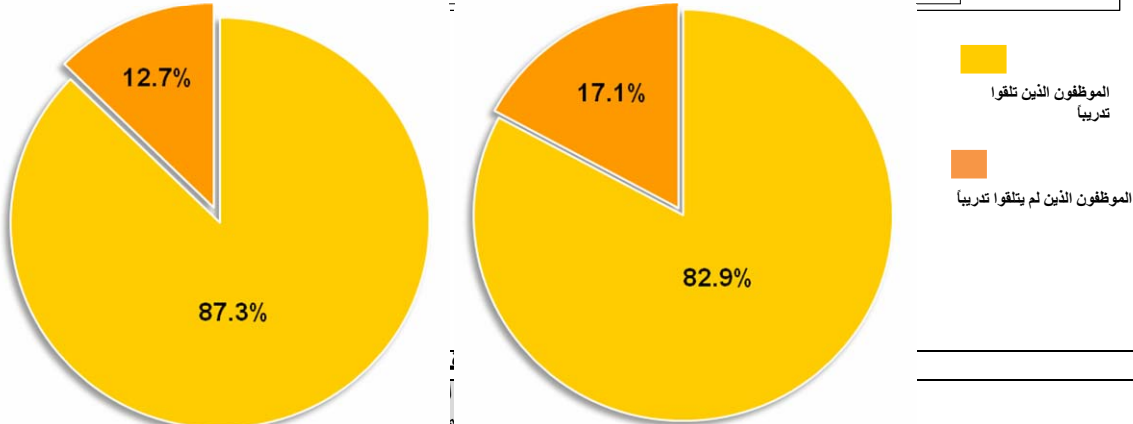
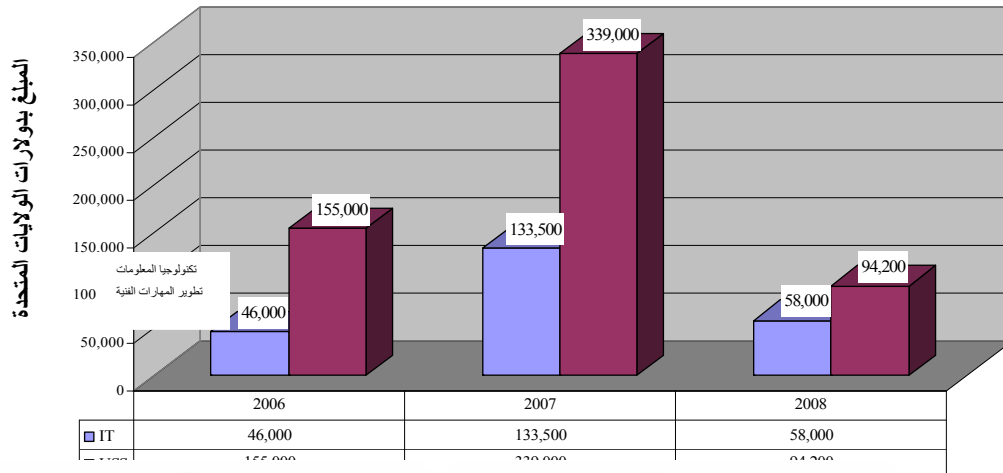
198- إلا أنه، في عام 2008، شهدت اللجنة الاقتصادية انخفاضا بنسبة 73 في المائة عموماً في مخصصات التدريب اللامركزي، كما يتضح في الشكل 3 أدناه (94,200 دولار لتطوير المهارات الفنية و58,900 دولار لتطوير المهارات التقنية ومهارات تكنولوجيا المعلومات). وبغية الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة، أعيدت صياغة أنشطة تنمية الموظفين لاستهداف المجالات البرنامجية ذات الأثر الكبير ومعالجة الأولويات الجديدة في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل وخطة الأعمال المعتمدين. وتمثل الهدف من برنامج التدريب على المهارات الفنية في تعزيز قدرة موظفي اللجنة الاقتصادية على دعم برنامج العمل في عدة قطاعات، مما يزيد تأثير ونوعية الخدمات التي تقدمها اللجنة للدول الأعضاء. وشملت الأنشطة التدريبية التي نفذت في عام 2008 مواضيع من قبيل تخطيط التكنولوجيا، بما يشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية، واستخدام المنتديات الحاسوبية لدعم اتخاذ القرار وكأداة للربط الشبكي الاجتماعي، وإدارة المعرفة.

وضع مستودع بيانات مركزي متكامل للخبراء الاستشاريين بغية تيسير الاستعانة بهم على نحو عاجل. وفور تشغيل المستودع، فإنه سيكون من إجراء بحث وتصنيف على نطاق أوسع لمن يتم فرزهم من الخبراء الاستشاريين حسب الفئة الوظيفية، ونوع الجنس، والمنشأ الجغرافي، فضلاً عن توفير إطار شامل لتنفيذ إجراءات تعيين الخبراء الاستشاريين وإدارتها ورصدها.

هاء - تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم

197- تمت معالجة احتياجات تنمية قدرات الموظفين من خلال مجموعة من البرامج المنسقة مركزياً التي ترمي إلى تنمية القيم الأساسية والكفاءات الأساسية والإدارية بغية تعزيز ثقافة وقيم مشتركة للمنظمة؛ ومن خلال برامج لا مركزية لمعالجة مهارات ومعارف موضوعية وتقنية محددة.

الشكل 3 - مخصصات ميزانية التدريب، للفترة 2006 - 2008



التدريب المنسق مركزياً			التدريب على المهارات الفنية والتقنية		
52	645	69	42	829	32
55	237	65	32	65	32

497	397		687		207	المجموع
-----	-----	--	-----	--	-----	---------

